الجمهـــورية التونـــسية

مشروع قانـون
المالـية 2020

التقرير حول التوزيع الجهوي للإستثمـــار

ملحق 11

الجمهورية التونسية
وزارة المالية

التقرير حول
التوزيع الجهوي للإستثمار

«تسعى الدولة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، والتنمية المستدامة، والتوازن بين الجهات، استنادا إلى مؤشرات التنمية واعتمادا على مبدأ التمييز الإيجابي. كما تعمل على الاستغلال الرشيد للثروات الوطنية.»

الفصل 12 من الدستور التونسي 2014

الفهرس

5 ملخص

11 تقديم عام

17 I. الإستثمار الجهوي خلال الفترة 2016-2019

19 1. إنجازات الفترة 2016-2018 وتوقعات سنة 2019

21 2. الإستثمارات الجهوية

39 II. التوجهات الكبرى في مجال التنمية الجهوية والإصلاحات المقترحة

43 الملاحق

45 ولاية تونس

46 ولاية أريانة

47 ولاية بن عروس

48 ولاية منوبة

49 ولاية نابل

50 ولاية بنزرت

51 ولاية زغوان

52 ولاية سوسة

53 ولاية المهدية

54 ولاية المنستير

55 ولاية باجة

56 ولاية الكاف

57 ولاية سليانة

58 ولاية جندوبة

59 ولاية القيروان

60 ولاية صفاقس

61 ولاية القصرين

62 ولاية سيدي بوزيد

63 ولاية قفصة

64 ولاية قبلي

65 ولاية توزر

66 ولاية قابس

67 ولاية مدنين

68 ولاية تطاوين

ملخص التقرير حول
التوزيع الجهوي للإستثمار

يعد الاستثمار العمومي ركيزة أساسيةٌ للاقتصاد الوطني باعتبار مساهمته الفعالة في الناتج الداخلي الخام، سواء على المستوى الوطني أو الجهوي. ويساهم الاستثمار العمومي المنجز عن طريق الوزارات بنسبة 40 % من إجمالي الاستثمارات العمومية والخاصة المبرمجة للفترة 2016-2020.

وعملا على مزيد تعزيز الشفافية في توزيع الاستثمارات العمومية **وتفعيل مبدأ التمييز الايجابي**، سيتم انطلاقا من هذه السنة إصدار تقرير مصاحب لقانون المالية لكل سنة حول التوزيع الجهوي للاستثمار.

وتجدر الإشارة أنه **بهدف برمجة المشاريع العمومية حسب الأولوية والمردودية وحسن توجيهها بغاية تقليص الفوارق بين الجهات وتعزيز الادماج الاجتماعي، تم إصدار الأمر الحكومي عدد 394 لسنة 2017 المؤرخ في 29 مارس 2017 المتعلق بإحداث إطار موحد لتقييم وإدارة الاستثمارات العمومية.**

وفي إطار الإعداد لهذا التقرير، تم الاطلاع على عديد التجارب المقارنة على غرار التجربة المغربية، من خلال التركيز على أهم الدروس المستفادة والتوقعات في المجال والتطرق إلى النقاط الإيجابية والنقاط التي تتطلب المزيد من التطوير، حيث تم إعداد التقارير المصاحبة لقانون المالية بالمغرب بصيغة تدريجية واستباقية قبل اعتماد القانون الأساسي للميزانية بفترة طويلة.

وتهدف هذه النسخة الأولى من التقرير إلى **تمكين القارئ من المعلومة حيث ستُعرض كافة المشاريع التي تُنجز في الجهات والمُدرجة في ميزانية الدولة. وبالتالي، تحسين مقروئية الميزانية وتعزيز دور مجلس نواب الشعب في مختلف مراحل الميزانية ومراقبة البعد الجهوي للاستثمارات العمومية.**

I. الاستثمار الجهوي خلال الفترة 2016-2019 :

يتضمن الجزء الأول من هذا التقرير تقديما للإنجازات خلال سنوات 2016-2018 وتقديرات سنة 2019 ويبرز مدى تقدّم تنفيذ البرامج والمشاريع العمومية والخاصة ومدى مساهمتها في تحقيق أهداف التنمية بمختلف الجهات. كما يحتوي بالخصوص على النتائج الكميّة والنوعية المسجّلة وأهم الاستنتاجات والمقترحات قصد تحسين نسق الإنجاز وتجسيد الأهداف التنموية ومحاورها خلال الفترة القادمة.

وقد تركّزت الجهود خلال الفترة 2016-2018 على تجسيم التوجهات الاستراتيجية للتنمية في مجال تجسيم طموح الجهات والمتمثلة في خمس محاور رئيسية وهي :

1. **تحقيق الترابط والتواصل بين الجهات،**
2. **دفع التنمية بالجهات والرفع من جاذبيتها،**
3. **تطوير وتطويع منظومة تمويل التنمية الجهوية،**
4. **تحسين ظروف العيش على المستويين الجهوي والمحلي،**
5. **تطوير اللامركزية وإرساء أسس الحوكمة المحلية والجهوية.**

وتجسيدا لهذه التوجهات، تم اعتماد جملة من الإجراءات لدعم مقومات التنمية بالجهات والارتقاء بها إلى أقطاب تنموية نشيطة. وفي هذا المجال انطلقت العديد من الإصلاحات الهيكلية على غرار دخول قانون الاستثمار الجديد حيز التطبيق وتركيز اللجان الجهوية للاستثمار وتركيز الهيئة التونسية للاستثمار وإجراء الانتخابات البلدية خلال سنة 2018. كما مكّن دخول المناطق الصناعية المحدثة حيز الاستغلال وتهيئة العديد منها عاملا مهما من تحسين مناخ الاستثمار بالجهات.

كما تم العمل على دعم البنية التحتية للنقل والطرقات والخدمات اللوجستية بهدف تعزيز الترابط والتواصل بين الجهات والعمل على تحفيز المبادرة والاستثمار الخاص خاصة في القطاعات الواعدة وذات القيمة المضافة العالية، فضلا عن مواصلة دعم مجهود الدولة في تحسين ظروف العيش على المستويين الجهوي والمحلي من خلال البرامج الخصوصية بمختلف عناصرها من توفير الخدمات الضرورية والمرافق الأساسية والارتقاء بجودة الحياة وذلك بتكريس مبدأ التمييز الإيجابي لفائدة المناطق الأقل نموا.

وفي إطار ترشيد الموارد المالية لمنظومة تمويل التنمية الجهوية، ارتكزت المجهودات على تفعيل الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص وإحداث العديد من الآليات والبرامج لتمويل بعث المشاريع مع مواصلة العمل بآلية اعتماد الانطلاق في المشاريع الصغرى والمتوسطة.

1. إنجازات الفترة **2016-2018** وتوقعات سنة **2019** :

بلغت جملة الاستثمارات العمومية المنجزة على المستوى الجهوي خلال الفترة 2016-2019 12710,772 م د، أي ما يمثل نسبة 45% من تقديرات 2016-2020 والمقدرة بـ 28165,144 م د. وتتوزّع هذه الاستثمارات حسب الولايات كما يلي :

جدول إنجازات الاستثمار العمومي ذات الصبغة الجهوية في الفترة 2016 - 2018 وتوقعات سنة 2019 :

الولاية	الاستثمارات المبرمجة 2016-2020 (م د)	الاستثمارات المنجزة خلال الفترة 2016-2018 (م د)	توقعات سنة 2019 (م د)	مجموع الفترة 2016-2019 (م د)
تونس	2022,000	1266,589	62,512	1329,101
أريانة	677,079	307,833	94,804	402,637
بن عروس	868,559	302,676	79,260	381,936
منوبة	921,015	341,447	98,681	440,128
نابل	1094,928	587,500	209,881	797,381
بنزرت	1639,511	559,280	222,191	781,471
زغوان	648,450	164,697	74,824	239,521
سوسة	830,058	186,704	83,242	269,946
المهدية	1143,019	332,620	88,110	420,730
المنستير	756,441	226,961	71,567	298,528
باجة	1031,802	328,690	112,056	440,746
الكاف	1105,049	348,365	99,171	447,536
سليانة	1940,408	385,786	119,353	505,140
جندوبة	1330,500	294,790	98,762	393,552
القيروان	1714,385	426,768	214,613	641,381
صفاقس	2304,894	710,000	243,000	953,000
القصرين	1480,000	465,917	129,563	595,480
سيدي بوزيد	1349,887	555,627	260,322	815,949
قفصة	1029,657	340,373	160,098	500,471
قبلي	545,462	183,552	89,975	273,527
توزر	512,281	155,705	102,695	258,401
قابس	1182,477	301,812	158,981	460,793
مدنين	1360,292	529,735	221,325	751,060
تطاوين	676,990	225,171	87,186	312,357
المجموع العام	**28165,144**	**9528,598**	**3182,172**	**12710,772**

وقد مكّنت الاستثمارات المنجزة والإجراءات المتّخذة من إحراز تقدم على مستوى تحسين ظروف العيش والمساهمة في تحسين مناخ الأعمال ومواصلة تكريس قواعد الحكومة الرشيدة وتطوير النسيج الاقتصادي والبنية الأساسية واللوجستية.

II. التوجهات الكبرى في مجال التنمية الجهوية والإصلاحات المقترحة :

تكتسي سنة 2020 أهمية بالغة من حيث التسريع في نسق إنجاز المشاريع والبرامج التنموية إثر الانتهاء من عملية التقييم نصف المرحلي لإنجازات الفترة الممتدة ما بين 2016-2018 وهو ما سيمكن من تلافي عديد العراقيل والصعوبات المسجلة على مستوى مختلف الجهات في إنجاز المشاريع التنموية. وسيتواصل العمل خلال سنة 2020 على :

1. دفع التنمية بالجهات والرفع من جاذبيتها :

العمل على تطوير مناخ الأعمال بالجهات ورصد مكامن الاستثمار عبر :

- الشروع في إنجاز الدراسة الخاصة بدعم التحول الاقتصادي وتنافسية القطاعات الواعدة بتونس والممولة من طرف البنك الافريقي للتنمية.
- مواصلة تمويل عدد من المشاريع النموذجية في إطار المنظومات الاقتصادية ضمن برنامج IRADA.

2. تحسين ظروف العيش على المستويين المحلي والجهوي :

- ستشهد سنة 2020 العمل على مزيد دعم **تدخلات البرنامج الجهوي للتنمية** حيث سيتم تخصيص اعتمادات بقيمة 379 مليون دينار ستوجه لعناصر تحسين ظروف العيش وإحداث وتدعيم مواطن الشغل والتكوين المهني والمساهمة في توفير التمويل الذاتي لمشاريع القطاع الخاص. كما سيتم العمل على مزيد إحكام التصرف **في برنامج الحضائر الجهوية**.بالإضافة إلى ذلك سيتم خلال سنة 2020 العمل على تفعيل مخرجات وتوصيات الدراسة التقييمية للبرنامج وذلك بمراجعة منشور السيد رئيس الحكومة عدد 26 بتاريخ 06 أوت 2013 المتعلق بتسريع نسق إنجاز البرنامج الجهوي للتنمية.

- وبخصوص **برنامج التنمية المندمجة** فإنه من المتوقع أن يتم استكمال الإنجاز المادي لمكوّنات البرنامج في قسطيه الأول والثاني موفى سنة 2020 والشروع الفعلي في إنجاز الأشغال المبرمجة ضمن القسط الثالث من البرنامج.

- وفي إطار برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية ستشهد سنة 2020 مواصلة انجاز مختلف مكونات الجيل الأول والجيل الثاني من البرنامج.

3. تطوير اللامركزية وإرساء أسس الحوكمة المحلية والجهوية :

- في إطار مواصلة العمل على تركيز مسار اللامركزية وترسيخ مبادئ الحكومة المحلية ستشهد سنة 2020 :

- مواصلة تنفيذ برنامج تدعيم قدرات البلديات وبرنامج تجهيز البلديات الجديدة والبلديات التي شملتها عملية توسعة لحدودها الترابية في إطار تعميم النظام البلدي على كامل تراب الجمهورية.

- انطلاق انجاز برنامج الاستثمار البلدي لسنة 2020 بـ 272 بلدية في إطار برنامج التنمية الحضرية والحكومة المحلية وإعداد برنامج الاستثمار البلدي لسنة 2021.

- الانطلاق في انجاز برنامج احياء المراكز العمرانية القديمة بكلفة 40 م د الذي سيتم تمويله بقرض من الوكالة الفرنسية للتنمية والبنك الأوربي للاستثمار وهبة من الإتحاد الأوربي.

4. دفع التعاون الدولي اللامركزي :

في إطار دفع التعاون الدولي اللامركزي سيتم خلال سنة 2020 :

- مواصلة إنجاز مشروع دعم اللامركزية بتونس ADEC في مكونه الخاص «بدعم الحكم المحلي والجهوي" بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي "GIZ" والذي يضم ولايات الوسط الغربي والشمال الغربي.

- إعداد مشروع إطار قانوني يضبط المهام الجديدة لهياكل التنمية الجهوية في إطار النظام اللامركزي.

- الشروع في إعداد استراتيجية وطنية للتنمية الجهوية.

مواصلة إنجاز مشروع «المبادرة من أجل التنمية الجهوية" (الجيل الثالث) بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي "GIZ".

- الانتهاء من إعداد الدراسة الإستراتيجية لتنمية ولاية جندوبة في أفق 2030.

- دخول "نظام المعلومات الجهوي(SIR)"حيز الاستغلال والذي يضم ولايات الوسط والشمال الغربي.

تقديم عام

يندرج هذا التقرير في إطار تجسيم مقتضيات القانون الأساسي عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 المتعلق بالقانون الأساسي للميزانية وخاصة الفصل 46 منه والذي ينص على قائمة الملاحق المرفقة بمشروع قانون المالية ومن ضمنها تقرير حول التوزيع الجهوي للاستثمار.

ويهدف تقرير التوزيع الجهوي للاستثمار إلى تقسيم جملة الاستثمارات المدرجة بمشروع الميزانية حسب الجهات وهو ما سيمكّن من تحديد نصيب كل جهة من الاستثمارات العمومية.

وسيساهم هذا التمشي في إرساء مقاربة جديدة في توزيع الاستثمارات العمومية المخصصة للتنمية تعتمد على المقاربة الترابية بالإضافة إلى المقاربة القطاعية المعتمدة حاليا في توزيع ميزانية الدولة. كما سيضفي هذا التمشي مزيدا من الشفافية في توزيع الاستثمارات حسب الجهات ويمكن من إبراز المجهود التنموي للدولة باحتساب جملة الاعتمادات والمشاريع المخصصة لكل جهة.

وفي نفس الإطار سيمكّن هذا التقرير من تيسير عملية متابعة المشاريع المبرمجة بالولايات من قبل السلط الجهوية بالإضافة إلى رصد تطور حجم الاستثمارات في مختلف الجهات.

ويتضمن هذا التقرير في محتواه جزأين رئيسيين: الجزء الأوّل يتطرّق إلى التوزيع الجهوي للاستثمار العمومي المنجز خلال سنوات 2016-2018، إلى جانب تقديرات السنة الحالية 2019. فيما يتناول الجزء الثاني من التقرير التوجهات العامة والإصلاحات في مجال التنمية الجهوية خلال سنة الميزانية.

ويراعي أسلوب هذا التقرير التبسيط والإيجاز ويتجنب التعقيدات الفنية ليتيح للقارئ إمكانية الاطلاع على مجهود الدولة في مجال الاستثمار وتوزيعه الجهوي.

وقصد توحيد المفاهيم وتيسير قراءة محتوى هذا التقرير سيتمّ الاعتماد على التعريفات التالية للمصطلحات :

- **الاستثمار العمومي :** جملة النفقات التي ترصدها الدولة لإنجاز مشاريع عمومية والمحملة على مواردها الذاتية أو على القروض الخارجية أو على الهبات التي تحصلت عليها الهياكل العمومية.

- **المشاريع العمومية** : المشاريع التي تنجز في إطار الاستثمار العمومي سواء كانت جديدة أو في شكل توسعة لمشاريع قائمة وذلك بصرف النظر عن طرق إنجازها بما في ذلك المشاريع التي تنجز في إطار الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص : يشمل مفهوم الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في مفهومه الواسع اللزمات التي حددها القانون عدد 23 لسنة 2008 المؤرخ في 1 أفريل 2008 وأوامره التطبيقية، إضافة إلى عقود الشراكة التي حددها القانون عدد 49 لسنة 2015 المؤرخ في 27 نوفمبر 2015 وأوامره التطبيقية.

- وتمكّن عقود الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص الدولة من تكليف القطاع الخاص بإحداث مشاريع منشآت أو تجهيزات أو بنى تحتية لتوفير مرفق عام. ولا ينجرّ عن الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في هذه الحالة إلى خوصصة الموارد والبنية التحتية، أو تنازل الدولة عن ملكية المرافق المحدثة.

- **الهياكل العمومية** : الوزارات والمؤسسات والمنشآت العمومية والجماعات المحلية.

الهياكل المتدخلة في الاستثمار العمومي : الوزارات والمؤسسات والمنشآت العمومية والجماعات المحلية والقطاع الخاص.

- **الإطار الموحد لتقييم وإدارة الاستثمارات العمومية** : يهدف لإحكام التصرف في الاستثمار العمومي الممول عن طريق ميزانية الدولة أو في إطار الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص والذي أحدث بموجب الأمر الحكومي عدد 394 لسنة 2017 مؤرخ في 29 مارس 2017.

- **الاستثمارات الجهوية** : جملة الاستثمارات العمومية في جهة (ولاية) معينة.

- **المشاريع الجهوية** : المشاريع العمومية المنجزة في جهة (ولاية) معينة من طرف كافة الهياكل العمومية.

- **مؤشر التنمية الجهوية** : مؤشر تعدّه الوزارة المكلّفة بالتنمية، يحتسب وفق مقاييس اقتصادية واجتماعية وديمغرافية لترتيب مناطق البلاد حسب تطور درجة نموها.

يعد الاستثمار العمومي **ركيزة أساسيةُ للاقتصاد الوطني** باعتبار مساهمته الفعالة في الناتج الداخلي الخام، سواء على المستوى الوطني أو الجهوي. ويساهم الاستثمار العمومي المنجز عن طريق الوزارات بنسبة 40 % من إجمالي الاستثمارات العمومية والخاصة المبرمجة للفترة 2016-2020.

وعملا على مزيد تعزيز الشفافية في توزيع الاستثمارات العمومية **وتفعيل مبدأ التمييز الايجابي**، سيتم انطلاقا من هذه السنة إصدار تقرير مصاحب لقانون المالية لكل سنة حول التوزيع الجهوي للاستثمار.

وتجدر الإشارة أنه **بهدف برمجة المشاريع العمومية حسب الأولوية والمردودية وحسن توجيهها بغاية تقليص الفوارق بين الجهات وتعزيز الادماج الاجتماعي، تم إصدار الأمر الحكومي عدد 394 لسنة 2017 المؤرخ في 29 مارس 2017 المتعلق بإحداث إطار موحد لتقييم وإدارة الاستثمارات العمومية.**

وفي إطار الإعداد لهذا التقرير، تم الاطلاع على عديد التجارب المقارنة على غرار التجربة المغربية، من خلال التركيز على أهم الدروس المستفادة والتوقعات في المجال والتطرق إلى النقاط الإيجابية والنقاط التي تتطلب المزيد من التطوير، حيث تم إعداد التقارير المصاحبة لقانون المالية بالمغرب بصيغة تدريجية واستباقية قبل اعتماد القانون الأساسي للميزانية بفترة طويلة.

وتهدف هذه النسخة الأولى من التقرير إلى **تمكين القارئ من المعلومة حيث ستُعرض كافة المشاريع التي تُنجز في الجهات والمُدرجة في ميزانية الدولة. وبالتالي، تحسين مقروئية الميزانية وتعزيز دور مجلس نواب الشعب في مختلف مراحل الميزانية ومراقبة البعد الجهوي للاستثمارات العمومية.**

I. الاستثمار الجهوي
خلال الفترة 2016-2019

يتضمن الجزء الأول من هذا التقرير تقديما للإنجازات خلال سنوات 2016-2018 وتقديرات سنة 2019 ويبرز مدى تقدّم تنفيذ البرامج والمشاريع العمومية والخاصة ومدى مساهمتها في تحقيق أهداف التنمية بمختلف الجهات. كما يحتوي بالخصوص على النتائج الكميّة والنوعية المسجّلة وأهم الاستنتاجات والمقترحات قصد تحسين نسق الإنجاز وتجسيد الأهداف التنموية ومحاورها خلال الفترة القادمة.

وقد تركّزت الجهود خلال الفترة 2016-2018 على تجسيم التوجهات الإستراتيجية للتنمية في مجال تجسيم طموح الجهات والمتمثلة في خمس محاور رئيسية وهي :

- **تحقيق الترابط والتواصل بين الجهات،**
- **دفع التنمية بالجهات والرفع من جاذبيتها،**
- **.- تطوير وتطويع منظومة تمويل التنمية الجهوية،**
- **تحسين ظروف العيش على المستويين الجهوي والمحلي،**
- **تطوير اللامركزية وإرساء أسس الحوكمة المحلية والجهوية.**

وتجسيدا لهذه التوجهات، تم اعتماد جملة من الإجراءات لدعم مقومات التنمية بالجهات والارتقاء بها إلى أقطاب تنموية نشيطة. وفي هذا المجال انطلقت العديد من الإصلاحات الهيكلية على غرار دخول قانون الاستثمار الجديد حيز التطبيق وتركيز اللجان الجهوية للاستثمار وتركيز الهيئة التونسية للاستثمار وإجراء الانتخابات البلدية خلال سنة 2018. كما مكّن دخول المناطق الصناعية المحدثة حيز الاستغلال وتهيئة العديد منها عاملا مهما في تحسين مناخ الاستثمار بالجهات.

كما تم العمل على دعم البنية التحتية للنقل والطرقات والخدمات اللوجستية بهدف تعزيز الترابط والتواصل بين الجهات والعمل على تحفيز المبادرة والاستثمار الخاص خاصة في القطاعات الواعدة وذات القيمة المضافة العالية، فضلا عن مواصلة دعم مجهود الدولة في تحسين ظروف العيش على المستويين الجهوي والمحلي من خلال البرامج الخصوصية بمختلف عناصرها من توفير الخدمات الضرورية والمرافق الأساسية والارتقاء بجودة الحياة وذلك بتكريس مبدأ التمييز الإيجابي لفائدة المناطق الأقل نموا.

وفي إطار ترشيد الموارد المالية لمنظومة تمويل التنمية الجهوية، ارتكزت المجهودات على تفعيل الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص وإحداث العديد من الآليات والبرامج لتمويل بعث المشاريع مع مواصلة العمل بآلية اعتماد الانطلاق في المشاريع الصغرى والمتوسطة.

1. إنجازات الفترة 2016-2018 وتوقعات سنة 2019 :

بلغت جملة الاستثمارات العمومية المنجزة على المستوى الجهوي خلال الفترة 2016-2019 12710,772 م د، أي ما يمثل نسبة 45% من تقديرات 2016-2020 والمقدرة بـ 28165,144 م د. وتتوزّع هذه الاستثمارات حسب الولايات كما يلي :

جدول إنجازات الاستثمار العمومي ذات الصبغة الجهوية في الفترة 2016 - 2018 وتوقعات سنة 2019 :

الولاية	الاستثمارات المبرمجة 2016-2020 (م د)	الاستثمارات المنجزة خلال الفترة 2016-2018 (م د)	توقعات سنة 2019 (م د)	مجموع الفترة 2016-2019 (م د)
تونس	2022,000	1266,589	62,512	1329,101
أريانة	677,079	307,833	94,804	402,637
بن عروس	868,559	302,676	79,260	381,936
منوبة	921,015	341,447	98,681	440,128
نابل	1094,928	587,500	209,881	797,381
بنزرت	1639,511	559,280	222,191	781,471
زغوان	648,450	164,697	74,824	239,521
سوسة	830,058	186,704	83,242	269,946
المهدية	1143,019	332,620	88,110	420,730
المنستير	756,441	226,961	71,567	298,528
باجة	1031,802	328,690	112,056	440,746
الكاف	1105,049	348,365	99,171	447,536
سليانة	1940,408	385,786	119,353	505,140
جندوبة	1330,500	294,790	98,762	393,552
القيروان	1714,385	426,768	214,613	641,381
صفاقس	2304,894	710,000	243,000	953,000
القصرين	1480,000	465,917	129,563	595,480
سيدي بوزيد	1349,887	555,627	260,322	815,949
قفصة	1029,657	340,373	160,098	500,471
قبلي	545,462	183,552	89,975	273,527
توزر	512,281	155,705	102,695	258,401
قابس	1182,477	301,812	158,981	460,793
مدنين	1360,292	529,735	221,325	751,060
تطاوين	676,990	225,171	87,186	312,357
المجموع العام	**28165,144**	**9528,598**	**3182,172**	**12710,772**

وقد مكّنت الاستثمارات المنجزة والإجراءات المتّخذة من إحراز تقدم على مستوى تحسين ظروف العيش والمساهمة في تحسين مناخ الأعمال ومواصلة تكريس قواعد الحكومة الرشيدة وتطوير النسيج الاقتصادي والبنية الأساسية واللوجستية.

في إطار تجسيم مبدأ التمييز الإيجابي، تم التركيز على توجيه الاستثمارات نحو الولايات ذات المؤشر التنموي الأضعف. ويبين الرسم الموالي هذا التوجه.

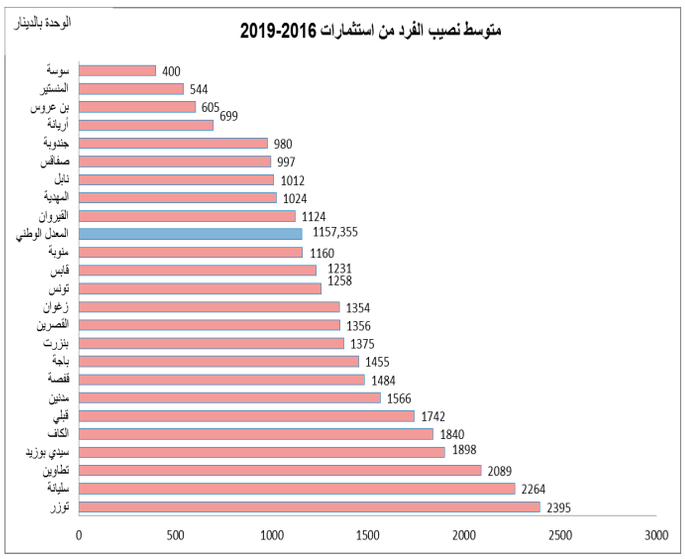

ويبرز الرسم البياني أعلاه المتعلق بمعدل الاستثمارات للفرد (2016-2019) أن 15 ولاية فاقت جملة الاستثمارات للفرد فيها المعدل الوطني مع الإشارة أنه بخلاف ولايتي تونس ومنوبة فإن البقية تندرج ضمن 16 ولاية ذات المؤشر التنموي الأضعف حيث فاقت جملة الاستثمارات للفرد في ولايات توزر وسليانة وتطاوين الـ150%.

في حين نلاحظ أن 6 ولايات من جملة الولايات الثماني الأولى من حيث مؤشر التنمية والتي تحتضن 50% من عدد السكان قد حظيت بجملة استثمارات للفرد خلال الفترة 2016-2019 تقل عن المعدل الوطني حيث لم تتجاوز النسبة في ولايتي سوسة والمنستير الـ50%.

ويعود ضعف النسبة العامة لتقدم الإنجاز(45%.) إلى عديد الإشكاليات على غرار :

- ارتفاع كلفة المشاريع خاصة على إثر الانزلاق المتواصل للدينار من جهة وعدم جاهزية الدراسات الفنية من جهة أخرى،
- عزوف المقاولات عن المشاركة في طلبات العروض لبعض المشاريع،
- تراجع قدرة المقاولات على الإيفاء بالتزاماتها وهشاشة وضعيتها المالية،
- ضعف قدرة المؤسسات والهياكل العمومية على تنفيذ المشاريع في آجالها وقلة الموارد البشرية وخاصة بالجهات الداخلية،
- طول إجراءات اعداد المشاريع (مرحلة إعداد الدراسات والتّحوّز العقاري والمصادقات).

2. الاستثمارات الجهوية :

1.2. تحقيق الترابط والتواصل بين الجهات :

مثّل تحقيق الترابط والتواصل بين الجهات مكونا هامّا ضمن استراتيجية التنمية للفترة 2016-2020 وذلك بإعطاء الاولوية لبلورة سياسات وبرامج تنموية لتيسير ادماج الجهة الواحدة في محيطها وخلق إطار دامج للجهات فيما بينها.

في مجال **دعم البنية التحتية للنقل والطرقات والخدمات اللوجستية**، فقد وجهت المشاريع المنجزة وبصدد الانجاز للنهوض بخدمات النقل البري والبحري وعبر السكك الحديدية وتطوير شبكة الطرقات السيارة والسريعة والوطنية والجهوية والمحلية والمسالك الريفية وتعزيز دور وفاعلية خدمات الاتصالات والمناطق اللوجستية، بالإضافة الى تحسين وتنظيم استعمال الفضاء الترابي الجهوي.

وعلى مستوى **خدمات النقل متعدد الوسائط**، فقد تم تدعيم أسطول حافلات النقل العمومي للركاب خاصة على مستوى تونس الكبرى باقتناء 370 حافلة جديدة و304 حافلة مستعملة. كما شهدت الفترة المنقضية مواصلة إنجاز خط "د" RFR القباعة – برشلونة – تونس. ومن المنتظر أن تشهد نهاية سنة 2019 الشروع في تنفيذ مشروع بتهيئة الجذع المركزي للمترو بكلفة جملية تناهز 220 م د والذي يتضمن عدة مكونات من أهمها إعادة تهيئة محطة برشلونة لتصبح قطب ترابط متكامل «Multimodal» يشمل الحافلة والمترو والشبكة الحديدية السريعة والقطار.

وبخصوص النقل البحري والجوي، فقد شهدت سنة 2017 تفعيل الخط البحري مرسيليا – جرجيس والذي انطلقت أولى رحلاته يوم 4 جويلية 2017 من ميناء مرسيليا بطاقة إستيعاب 2208 مسافر و666 سيارة وتم سنة 2018 تنظيم 9 رحلات مكّنت من نقل 12 ألف مسافر مقابل 3 رحلات سنة 2017 و3000 مسافر. كما تم الشروع في تسيير رحلات جوية مباشرة من الجزائر إلى مطار جربة جرجيس الدولي خلال صائفة 2019 بمعدل سفرتين كل 10 أيام.

وشهد قطاع الطرقات عديد التدخلات في مختلف مكونات البنية الطرقية السيارة والسريعة والوطنية والجهوية، بما ساهم في تدعيم الربط بالشبكة عموديا وأفقيا داخل الجهة الواحدة وبين الجهات حيث تم بالخصوص إستكمال الطريق السيارة الرابطة بين صفاقس-قابس ودخولها حيز الاستغلال بالإضافة إلى انجاز الطريق السيارة في جزئها الثاني الرابط بين وادي الزرقة ـــ بوسالم مع التقدم في الدراسات الخاصة بإنجاز الجزء الثالث الرابط بين بوسالم والحدود الجزائرية. كما بلغت نسبة تقدم انجاز الطريق السيارة

قابس-مدنين 60% ومدنين-رأس جدير 90%. وقد ساهمت المشاريع المنجزة في توسعة شبكة الطرقات السيارة على المستوى الوطني على طول 621 كلم سنة 2019 منها 357 كلم قيد الاستغلال و264 كلم مفتوحة للجولان، هذا بالإضافة إلى 121 كلم بصدد الإنجاز.

وفي نفس الإطار، من المتوقع الانطلاق في أشغال ربط ولاية تطاوين بالطريق السيارة خلال الثلاثية الأخيرة من سنة 2019 والشروع في إنجاز القسط الأول من مشروع الطريق السيارة تونس جلمة حيث تم الشروع في أشغال فتح الحوزة خلال سنة 2019 على أن تنطلق الاشغال سنة 2020.

أما فيما يخص الطرقات السريعة، فقد تم إقرار مشروع الطريق السريعة غرب-شرق الرابطة بين صفاقس والقصرين وسيدي بوزيد على طول 200 كم وتم التقدّم في إعداد الدراسات والتباحث مع المموّل.

وسعيا لتخفيف الضغط المروري على العاصمة، تم الشروع في إنجاز محولات على مستوى الطريق X2-X20 وX3-X20 وإحداث الطريق الحزامية X20 على طول 15 كلم بتونس الكبرى.

ولتحسين الترابط بين تونس الكبرى وبقيّة الجهات، تم الانتهاء من إنجاز مشروع مضاعفة الطريق الوطنية رقم 3 والتقدم بنسبة 60% في إنجاز مشروع مضاعفة الطريق الوطنية رقم 4 من الفحص في اتجاه سليانة و90% من مشروع مضاعفة الطريق الجهوية رقم 133 من مفترق جبل الوسط إلى مدينة زغوان وتهيئة الطرقات الجهوية عدد 643 و132 و46 و36 وتدعيم الطرقات الجهوية عدد 28 و37.

كما شهدت الطرقات الوطنية والجهوية إنجاز عدة المشاريع من ضمنها تهذيب الطريق الوطنية رقم 623 على طول 38 كلم الرابطة بين سليانة وبوعرادة بالإضافة إلى تدعيم الطرقات الوطنية عدد 13 وعدد 81 الرابطة بين ولايات سيدي بوزيد والمهدية والقيروان على طول 86 كلم وتدعيم الطريق الجهوية عدد 73 على طول 26 كلم وتهذيب الطريق الجهوية عدد 80 على طول 15.5 كلم.

وبهدف تجسيم انفتاح الولايات الحدودية على محيطها الإقليمي، ستشهد الفترة القادمة مواصلة انجاز مشروع بناء المعبر الحدودي بذهيبة بما سيساهم في تعزيز المبادلات التجارية الخارجية بالإضافة إلى الانطلاق في الدراسات الفنية لفتح جناح مدني بمطار رمادة. كما تم في نفس الإطار انجاز الأقساط 1 و2 و3 من المعبر الحدودي بحزوة وقد دخل طور الاستغلال خلال شهر مارس 2018 في انتظار استكمال القسط الرابع والذي بمقتضاه سيتحول هذا المعبر إلى معبر تجاري إضافة إلى الانتهاء من إنجاز معبر ملولة ودخوله حيز الاستغلال. وسيتمّ استكمال إنجاز الطريق الوطنية عدد 15 من تلابت-بوشبكة الى الحدود الجزائرية بطول 29.4 كلم وبكلفة 20.6 م د.

وفي إطار العمل على إدماج الفضاء الصحراوي ضمن الحركة الاقتصادية، شهدت الفترة 2016-2019 الشروع في إعداد وتنفيذ مشروع تنمية المنطقة الصحراوية بولاية تطاوين من خلال التقدم في الدراسات الخاصة" بإحداث 1000 هك من الواحات والمناطق السقوية إلى جانب الانطلاق في تعبيد الطرقات المؤدية إلى هذه المناطق على غرار تعبيد الطريق الوطنية عدد 19.

وفيما يخص الخدمات اللوجستية، فقد تم الشروع في إنجاز الدراسة الفنية والاقتصادية لمشروع المنطقة اللوجستية بالنفيضة إضافة إلى المنطقة الحرة للأنشطة التجارية واللوجستية ببنقردان التي تشهد مراحل متقدمة من الدراسات وأشغال التهيئة. هذا فضلا عن الانطلاق في إنجاز المنطقة اللوجستية قرقور بصفاقس في إطار الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

أما بالنسبة **لتطوير خدمات تكنولوجيات الاتصال**، فقد وجهت أهم التدخلات نحو تدعيم التغطية وتطوير سيولة الحركة الإتصالية لشبكة الهاتف الجوال بالإضافة إلى تهذيب وتوسعة شبكة الإتصالات وتركيز موزعات فرعية رقمية.

وسعيا إلى **مزيد إحكام هيكلة الفضاء الترابي والعمراني بالجهات** وبالتوازي مع الإعداد لمراجعة المثال التوجيهي لتهيئة التراب الوطني، فقد تمثلت التوجهات على المستوى الجهوي في اعداد ومراجعة أمثلة التهيئة الترابية وأمثلة التهيئة العمرانية إضافة الى دعم مكونات المرافق الحياتية بعدد من المدن والبلديات من ذلك إعداد المثال التوجيهي لتهيئة وتنمية ولاية سيدي بوزيد في أفق 2030، وإعداد ومراجعة أمثلة التهيئة العمرانية لبلدية السعيدة و7 تجمعات سكنية ريفية بالولاية ومواصلة دراسة أمثلة التهيئة العمرانية لـ 8 بلديات و11 تجمع سكني وقرية ريفية. كما شهدت ولاية الكاف إنجاز 08 أمثلة تهيئة عمرانية مصادق عليها لبلديات الكاف، تاجروين، السرس، الدهماني، ساقية سيدي يوسف، القصور، نبر والقلعة الخصبة بالإضافة إلى 06 أمثلة تهيئة عمرانية بصدد المراجعة لكل من بلديات قلعة سنان، الطويرف، ومنزل سالم. كما تمت المصادقة على مراجعة مثال التهيئة العمرانية لبلدية أريانة في 2018. وبالإضافة إلى ذلك فقد تم استكمال إعداد دراستي المثالين التوجيهيين لتهيئة وتنمية ولايتي المهدية وقابس والشروع في تحيين الأمثلة التوجيهية لكل من ولايات جندوبة والكاف وتطاوين وزغوان.

وتهدف استراتيجية التنمية في الفترة القادمة إلى خلق مجموعة من الأقطاب العمرانية موزعة على كامل تراب الجمهورية خاصة في مراكز الولايات وإحكام ربطها

ببقية المراكز العمرانية والتجمعات الريفية ومناطق الإنتاج والموانئ والمطارات وخلق إطار عيش ملائم ضمن هذه الأقطاب لجلب المستثمرين وخلق ديناميكية اقتصادية على كامل التراب الوطني.

2.2. دفع التنمية بالجهات والرفع من جاذبيتها :

يرتكز هذا المحور على حسن استغلال وتوظيف الميزات التفاضلية للجهات حيث تكثفت الجهود في الفترة (2016-2018) وخلال سنة 2019 على توسيع القاعدة الاقتصادية وتنويعها وتدعيم البنية التحتية الجالبة للاستثمار جهويا وتحسين ترتيب تونس ضمن التصنيفات الدولية المتعلقة بمناخ الاستثمار إجمالا.

1.2.2. جهات تتمتع بكامل الصلاحيات والإمكانيات لخدمة التنمية وفق مبدأ التدبير الحر :

في إطار استكمال مسار الحكم المحلي، تم خلال الفترة 2016-2019 :

- إجراء الانتخابات البلدية خلال سنة 2018،
- وضع تصوّر لإعادة تموقع دواوين التنمية الجهوية والمندوبية العامة للتنمية الجهوية ومراجعة مهامها وذلك مواكبة لمسار اللامركزية وإرساء المجالس البلدية والجهوية والإقليمية وإعطائها مزيد من الصلاحيات، مما يمكنها من القيام بدور أكثر نجاعة في الشأن التنموي.
- الرفع من نسب التأطير والتكوين عبر انجاز العديد من الدورات التكوينية في إطار برامج التعاون الدولي لفائدة إطارات المجالس الجهوية والإدارات الجهوية وذلك في مجالات مختلفة كالتخطيط الجهوي وإدارة الشأن الجهوي والمحلي.
- تركيز اللجان الجهوية للاستثمار بكل الجهات في إطار دفع الإستثمار بالجهات. **وستمنح هذه اللجان صلاحيات أكبر للجهات** قصد مساعدة أصحاب المشاريع على فضّ الإشكاليات خاصة منها الإدارية التي حالت دون تنفيذ مشاريعهم والتي من دورها أن تساهم في تحقيق تنمية جهوية مندمجة ومتوازنة ودعم اللامركزية وإرساء حوكمة جديدة بهدف تبسيط وتوحيد الإجراءات في مختلف المراحل. كما ستتولى هذه اللجان مهمّة **الترويج للجهة** اعتمادا على الإمكانيات التي تتميز بها كل جهة، كما سيكون من مشمولات هذه الهياكل وضع استراتيجية جهوية للنهوض بالاستثمار الخاص في مختلف القطاعات الاقتصادية، وأيضا متابعة إنجاز المشاريع الاستثمارية المّصرح بها.

2.2.2. الارتقاء بالجهات إلى أقطاب تنموية نشيطة :

اتسمت هذه الفترة بمواصلة دعم المبادرة والاستثمار الخاص وتحسين مناخ الاستثمار بالجهات وذلك عبر :

- دخول قانون الاستثمار الجديد حيز التطبيق منذ غرة أفريل 2017 كإطار قانوني قصد دفع الإستثمار في **القطاعات الواعدة وذات القيمة المضافة العالية**.
- المصادقة على مشروع القانون المتعلق بالمؤسسات الناشئة والذي مثل إحدى ركائز الدفع الاقتصادي وخلق حركية لدى الشباب العاطل عن العمل، واستعادة المبادرة وإنعاش الاقتصاد باللجوء إلى التكنولوجيا المتطورة واستيعاب الأفكار المجددة.
- صدور القانون الأفقي المتعلق **بتحسين مناخ الاستثمار** عدد 47 لسنة 2019 المؤرخ في 29 ماي 2019، والذي يتعلق بتحسين مناخ الاستثمار حيث تم من خلاله تغيير 19 قانونا و4 مجلّات قانونية. وتهدف أحكام هذا القانون إلى دفع الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال **بتبسيط الإجراءات المستوجبة لبعث المؤسسات الاقتصادية وتيسير طرق تمويلها ودعم حوكمة الشركات وشفافيتها**.
- كما مثل دخول مناطق صناعية محدثة حيّز الاستغلال والانتهاء من تهيئة العديد منها عاملا أساسيا في تحسين مناخ الاستثمار بالجهات وتطور حجم الإستثمارات، نذكر منها القطب الصناعي بالفجة بولاية منوبة على مساحة 116 هك والذي سيمكن من انتصاب 150 مؤسسة ستشغل 15000 منهم 4500 من حاملي شهادات التعليم العالي، الانتهاء من انجاز محضنة المؤسسات بالقطب البيوتكنولوجي بسيدي ثابت من ولاية أريانة والمصنفة الأولى وطنيا في مجال البيوتكنولوجيا المطلقة في الصحة والصناعات الصيدلانية وعلوم الحياة، إضافة إلى إتمام مكونات القطب التكنولوجي ببرج السدرية، ومواصلة استكمال القطب التكنولوجي للنسيج بالمنستير-الفجة، والانتهاء من إنجاز جل المناطق الصناعية كالمنطقة الصناعية بالزريبة بولاية زغوان على مساحة 90 هك، المنطقة الصناعية بقبلي، تهيئة حوالي 80% من المنطقة الصناعية ببنقردان والتي تمسح 15,5 هك، إضافة إلى إتمام إنجاز مشاريع تهيئة المناطق الصناعية بكلّ من أوتيك (35 هك) وسجنان (17 هك) بولاية بنزرت. مما مكن من انتصاب العديد من المؤسسات كالشركة العالمية ليوني بالمنطقة الصناعية بزرمدين من ولاية المنستير والمختصة في صناعة كوابل السيارات بكلفة 200 م د وذات طاقة تشغيلية تقدر بـ 5000 موطن شغل منهم 1000 من الإطارات ومجمع PSZ لصناعة الكوابل الالكترونية بالمنطقة الصناعية ببوحجر بطاقة تشغيلية عالية 3500 موطن شغل، كما استقطبت توسعة محضنة المؤسسات بقطب الغزالة في تكنولوجيات الاتصال 100 مؤسسة ناشئة "Startup" عوضا عن 10 قبل التوسعة

والشروع في إيواء واحتضان المؤسسات الناشئة في المجالات المتعلقة بالبيوتكنولوجيا بالقطب البيوتكنولوجي بسيدي ثابت من ولاية أريانة. كما تم الانطلاق في أشغال إحداث منطقة صناعية ببني خلاد والقسط الأول من المنطقة الصناعية ببوعرقوب.

- كما شهدت نفس الفترة تجاوز إشكاليات العديد من المشاريع المعطلة. ففي مجال الصناعة بولاية تونس، تم إنجاز 448 عملية استثمار مكنت من إحداث حوالي 4500 موطن شغل إثر إنجاز بعض المشاريع التي كانت معطلة وخاصة بالمنطقة الصناعية العقبة. ومن أهم الاستثمارات يمكن ذكر مشروع التوسعة لشركة المشروبات بتونس بقيمة 110 م د ووحدتي إنتاج أدوية بالمنطقة الصناعية بالعقبة باستثمارات تقدر بـ 84 م د.
- إحداث صندوق استثمار بولاية قبلي برأس مال مخاطر "SICAR" بقيمة 5 م د مع تقديرات في رفع رأس المال الى حد 15 م د.
- إعداد منظومة البيانات الجهوية (S.I.R) بولايات الوسط والشمال الغربي بالتعاون مع وكالة التعاون الفني الألماني (GIZ) والتي سيتم تعميمها على باقي جهات البلاد. وتعتبر هذه البوابة المرجع الوحيد للحصول على معلومات خاصة بالجهة كما ستمكن من الترويج لإمكانات الجهة وفرص الاستثمار بها.
- دخول القانون عدد 69 لسنة 2016 المؤرخ في 10 أوت 2016 حيز التنفيذ والذي يتعلق بتنقيح وإتمام القانون عدد 28 لسنة 1964 المؤرخ في 4 جوان 1964 المتعلق بضبط النظام الأساسي للأراضي الاشتراكية مما يتيح التفويت في الأراضي الاشتراكية وإسنادها على وجه الملكية الخاصة للأفراد أو للمجموعات، أو كرائها أو رهنها مما يسمح باستغلالها لإنجاز مشاريع عمومية أو خاصة ودفع الاستثمار وتوفير مواطن شغل.
- الانتهاء من بلورة استراتيجيات للتّنمية في أفق سنة 2030 بولايات زغوان، منوبة، بنزرت، المهدية وصفاقس والشروع في إعداد استراتيجية التنمية في أفق سنة 2030 بولاية جندوبة والدراسة الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للمناطق الحدودية في أفق سنة 2030. إضافة إلى الانطلاق في إعداد دراسة الاستراتيجية لتنمية إقليم تونس الكبرى في أفق سنة 2050.
- كما تم السعي خلال الفترة الممتدة ما بين 2016-2017 إلى إرساء سياسة ثقافية خاصة بالجهات عبر إحداث دور ثقافة ودعم المهرجانات والتظاهرات، حيث شهدت الفترة توسيع شبكة الفضاءات الثقافية لتشمل عدد من الجهات الجديدة على غرار انجاز مكتبة عمومية بسيدي إسماعيل بولاية باجة وإتمام انجاز المكتبة العمومية بالسرس بولاية الكاف وإعادة تهيئة المكتبة العمومية ببوحجلة بولاية القيروان واتمام انجاز مركز الفنون الدرامية والركحية بسوسة، وبناء المركز الجامعي للتنشيط الثقافي والرياضي بصفاقس. إلى جانب مواصلة استكمال 09 دور ثقافة بكل من المحمدية ومرناق ورواد والبطان والزريبة وغزالة والميدة

وتستور ومكثر، والمركب الثقافي بباجة ونادي إختصاص بالجريصة وقاعة عروض بفرنانة وإستكمال إنجاز 05 مكتبات عمومية بكل من ولايات منوبة وبنزرت وسليانة والأقساط الثانية للمكتبات العمومية بنبر والطويرف بولاية الكاف والمكتبة الجهوية بسليانة ومسرح للهواء الطلق بطبرقة ودار الثقافة سيدي مخلوف والإنطلاق في انجاز المركب الثقافي بمنوبة، إضافة إلى العمل على نشر الثقافة الرقمية ودفع روح المبادرة بتنفيذ مشروع "مخبر الحياة للفنون الرقمي". بولاية نابل.

- وإضافة إلى **تطوير السياحة البديلة الثقافية والإستشفائية والإيكولوجية** عبر حسن استغلال المواقع الأثرية وإحداث إقامات ترفيهية، تمّ إحداث مشروع التنمية السياحية البيئية حول جبل زغوان ونواة مناطق سياحّية ثقافية حول معلمي تبربوماجيس بالفحص ومعبد المياه بزغوان وتثمين المدينة العتيقة بزغوان وإحداث سوق سياحي لمنتوجات الصناعات التقليديّة وإقامات ريفية على غرار دار زغوان وقصر الزيت بجهة سيدي مدين والمقرن.
- إحداث مركز تصميم بنابل في إطار مجمع فنّ الطاولة (Cluster) بهدف الرفع من القدرات والابتكار في مجال الصناعات التقليدية .
- وفي إطار **تحسين نظم التصرف في الموارد المائية وتنمية الغابات وتكثيف الإنتاج الفلاحي خاصة داخل المناطق السقويّة**، اتسمت هذه الفترة بتنفيذ الخطة الجهوية لترشيد استغلال الموارد المائية قصد مزيد إحكام التصرف فيها وتجسيم تقليص ضياع المياه بالمناطق السقوية وذلك بإعادة تهيئة قرابة 13000 هك إضافة الى احداث 3000 هك من المناطق السقوية الجديدة موزعة على عديد الجهات. كما تم دعم منظومة البيوت الحامية عبر إحداث خط تمويل للتشجيع على إحداث المشاريع الصغرى في هذا المجال، حيث تم تركيز 5300 بيت حامي للزراعات آخر فصلية بالمناطق السقوية على سد نبهانة.
- هذا إضافة إلى إنجاز أشغال البرنامج الوطني للتشجير الغابي وغراسة الشجيرات العلفية وتحسين المراعي، حيث تم إنجاز 2845 هك بولاية توزر، 1907 هك بولاية سليانة، 450 هك بولاية القصرين، 1214 هك بولاية سيدي بوزيد 41 هك بولاية المهدية، 98.5 هك بولاية قبلي، 75 هك بولاية قفصة... غير أن نسبة تطور الغطاء الغابي بقيت ضعيفة ولم تتجاوز 0.05% وذلك لضعف النسق مقارنة بسنوات 2005-2010 وارتفاع عدد الحرائق خلال الثلاث السنوات الأخيرة حيث أتلفت ما يقارب عن 3000 هك.
- **أما في مجال تأهيل محطات التطهير والرفع من طاقتها وانجاز محطات جديدة**، فقد تواصلت أشغال توسعة وتهذيب وتأهيل محطات التطهير المتقادمة، من أهمها مواصلة برنامج توسيع وتهذيب 19 محطّة تطهير. كما تمّ إمضاء صفقة تصميم وإنجاز محطة تطهير المياه المستعملة الصناعية بالقطب التكنولوجي للنسيج بالمنستير سنة 2017 وانطلاق مشروع إنجاز شبكة تطهير المياه المستعملة ومحطة تطهير بمدينة بنقردان وذلك بكلفة جملية تناهز 38 م د.

- **وعلى مستوى التصرّف في النفايات**، تم الإنطلاق في إنجاز 11 مركز تحويل بتونس الكبرى، كما تمّ الإنطلاق في إنجاز أشغال توسعة المصب المراقب ببرج شاكير (80%) وتوسعة المصبات بحوض وادي مجردة (90%) وتمّ الإنتهاء من أشغال توسعة الخانة المخصّصة لردم النفايات بولاية بنزرت وتنفيذ برنامج القضاء على المصبات العشوائية بتونس الكبرى والولايات الدّاخلية حيث تم غلق المصب العشوائي بسيدي بوعلي وسيتم غلق المصب الحالي بالقزاح وبلغت جملة النفايات التي تمّ إزالتها إلى غاية شهر ديسمبر 2017 حوالي 271 ألف م^3 بكلفة جملية بـــ 468 أ د (حوالي 90% من الكميات المبرمجة).

وفي مجال **الاقتصاد الرقمي**، تم إسناد ثلاث إجازات في خدمات الاتصالات من الجيل الرابع وتطوير الخدمات الرقميّة ببعض الجهات، وإحداث المدينة الذكية بمقرن من معتمدية زغوان وتجهيز المناطق الصناعية بشبكات الألياف البصرية وتركيز شبكة الجيل الرابع للجوال. كما تم الانطلاق في إنجاز مشروع «تغطية المناطق البيضاء بشبكات الاتصالات من الجيل الثالث والرابع» والذي سيمكن من تغطية حوالي 94 عمادة لا تتوفر بها التغطية بشبكات الاتصالات بما سيساعد على فك العزلة عن تلك المناطق ويساهم في الاندماج الرقمي للمواطنين والمؤسسات المتواجدة بتلك المناطق.

3.2. تطوير وتطويع منظومة تمويل التنمية الجهوية :

تم خلال الفترة 2016-2019 العمل على التوظيف الأمثل للموارد المالية والتنظيمية للمنظومة القائمة وترشيدها لتمويل المشاريع الصغرى والمتوسطة وذلك تجسيما لسياسات الدولة في مجال بعث المشاريع واحداث مواطن الشغل ودعم التنمية الجهوية والعمل على إعادة النظر في هياكل الدولة المتدخلة في التمويل لتطوير نجاعة خدمات التمويل في مختلف القطاعات والجهات. كما ارتكزت المجهودات على تفعيل الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص والترفيع في ميزانيات البرامج الخصوصية الموجهة لدفع التنمية بالجهات.

ففي **مجال الاستثمار الخاص**. تم خلال الفترة 2016-2019 :

- تنظيم مؤتمر دولي حول الاستثمار في تونس « Tunisia 2020» لتمويل مشاريع المخطط التنموي 2016-2020 وعرض المشاريع الخاصة والتي تنجز في إطار الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص،
- تنظيم منتدى دولي رفيع المستوى للشراكة بين القطاعين العام والخاص في شهر سبتمبر 2018،
- اصدار قانون الاستثمار الجديد الذي منح امتيازات لفائدة مناطق التنمية الجهوية : **منحة التنمية الجهوية**، والتي يتم ضبطها كالتالي :

- **المجموعة الأولى من مناطق التنمية الجهوية :**

- 15% من كلفة الاستثمار المصادق عليها مع سقف بـ 1.5 مليون دينار.
- 65% من مصاريف أشغال البنية الأساسية في قطاع الصناعة وذلك في حدود 10% من كلفة المشروع مع سقف بواحد مليون دينار.

- **المجموعة الثانية من مناطق التنمية الجهوية :**

- 30% من كلفة الاستثمار المصادق عليها مع سقف بثلاثة (3) مليون دينار.
- 85% من مصاريف أشغال البنية الأساسية في قطاع الصناعة وذلك في حدود 10% من كلفة المشروع مع سقف بـ 1 مليون دينار.

❖ إحداث العديد من الآليات والبرامج لتمويل بعث المشاريع مثل آلية بادر وبرنامج فرصتي لتوفير مواطن الشغل،

- مواصلة العمل بآلية اعتماد الانطلاق في المشاريع الصغرى والمتوسطة من خلال :

- تسهيل توفير التمويل الذاتي للمشاريع الممولة من طرف البنك التونسي للتضامن عن طريق آلية اعتماد الانطلاق لتمكين الباعثين وتشجيعهم على بعث مشاريعهم الخاصة وخلق مواطن شغل حيث تم فتح اعتمادات بقيمة 52.6 م د خلال الفترة 2016-2019 مكّنت من تمويل 11037 مشروع وتوفير13630 موطن شغل.

- فتح اعتمادات بقيمة 15 م د لفائدة بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة في إطار آلية اعتماد الانطلاق خلال هذه الفترة، مما مكنت من بعث 98 مشروع وخلق 1761 موطن شغل.

وقد ساهم بعث فضاء المبادرة في تطوير مناخ الأعمال وخاصة بالنسبة للمشاريع الصغرى والمتوسطة وإحكام المرافقة والمساندة الإدارية والفنية والاستشارية للباعثين الجدد مما ساهم في تأطير الباعثين للحصول على تمويل من مصادر مختلفة أهمها البنك التونسي للتضامن، والذي مكّن من إحداث عدد هام من مواطن الشغل القارة.

وفي مجال **التمويل العمومي لبرامج التنمية** على مستوى الجهات، تم إبرام اتفاقية قرض مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في شهر أفريل 2018 للمساهمة في تمويل مكونات القسط الثالث من مشاريع التنمية المندمجة وذلك بمبلغ قدره 400 م د.

4.2. تحسين ظروف العيش على المستويين الجهوي والمحلي :

مثل العمل على تقليص التفاوت بين الجهات من ناحية وبين المعتمديات داخل نفس الجهة من ناحية أخرى وتحسين الظروف المعيشية لمتساكنيها على المستويين المحلي والجهوي وتوفير الخدمات الضرورية والمرافق الأساسية والارتقاء بجودة الحياة أولوية من الأولويات الأساسية لاستراتيجية التنمية للفترة (2016-2020).

وقد تم خلال الفترة 2016-2019 الانطلاق في تجسيم هذه التوجهات من خلال إنجاز البرامج والمشاريع التنموية التي تم إقرارها.

البرامج الخصوصية للتنمية

في إطار تكريس مبدأ التمييز الإيجابي لفائدة المناطق الأقل نموا للحد من التفاوت بين الجهات، تم اعتماد مؤشر التنمية الجهوية (IDR) لتوزيع اعتمادات البرنامج الجهوي للتنمية. وفي هذا الإطار حظيت الـ 16 ولاية الأقل نموا من حيث الترتيب حسب مؤشر التنمية لسنة 2015 خلال الفترة 2016-2017 باعتمادات جملية قدرها 364,3 م د أي ما يعادل 69% من جملة الاعتمادات المرصودة للولايات مقابل قرابة 166,8 م د للولايات الثمانية الأولى من حيث مؤشر التنمية أي بنسبة 31% من جملة الاعتمادات.

مكّنت مختلف المشاريع المنجزة في إطار البرنامج الجهوي للتنمية من :

- إنجاز قرابة 1189,7 كلم من الطرقات والمسالك،
- تزويد قرابة 13 ألف عائلة بالماء الصالح للشرب وذلك بالمناطق الحضرية والريفية،
- توفير التنوير العمومي لأكثر من 4257 منطقة موجودة بالتجمعات السكنية الريفية وتزويد حوالي 5 آلاف عائلة بالإنارة المنزلية،
- تحسين 9 آلاف مسكن لفائدة العائلات المعوزة وذوي الدخل المحدود،
- إعانة حوالي 9 آلاف شاب لبعث مشاريع جديدة أو تكملة لتغطية الخطة التمويلية للمشروع،
- أو المساهمة في رأس مال المشاريع المنجزة،

وعملا على تصويب تدخلات البرنامج الجهوي للتنمية لإضفاء مزيد من النجاعة على مختلف مكوناته بما يتماشى مع التوجه الذي أقره الدستور بخصوص تعميم النظام البلدي وإرساء اللامركزية والحكم المحلي، تم خلال سنة 2019 الانطلاق في إعداد دراسة تقييمية لإنجازات البرنامج للفترة 1997-2018.

وبخصوص برنامج الحضائر الجهوية والذي يهمّ حوالي 48 ألف عاملا حسب المعطيات المتوفرة في شهر جويلية 2019، فقد تم الترفيع في منح العملة بالتوازي مع الترفيع في الأجر الأدنى المضمون وذلك عملا بأحكام الأمر الحكومي عدد 494 لسنة 2019 المؤرخ في 28 ماي 2019. كما تم تعميم التغطية الصحية والاجتماعية لفائدتهم.

وبالنسبة لبرنامج تنمية المناطق الحدودية، تم تخصيص اعتمادات جملية قدرها 35 م.د لفائدة الولايات الحدودية لإنجاز مشاريع تنموية محلية بـ20 معتمدية تضمن تحسين ظروف العيش عبر دعم البنية الأساسية وإحداث المرافق الجماعية والخدمات الاجتماعية وضمان موارد الرزق للمتساكنين لتثبيتهم بأراضيهم.

في إطار برنامج التنمية المندمجة الذي يهدف لبعث حركية اقتصادية محليّة، ودعم التشغيل بالجهات سيّما لفائدة حاملي الشهادات الجامعية وتعزيز مؤشرات التنمية البشرية لتحسين نوعية حياة الفرد والمحافظة على المحيط، فقد تواصل انجاز المشاريع المدرجة بالقسطين الأول والثاني لفائدة 90 معتمدية موزّعة على كامل الولايات بكلفة جمليّة تقدر بـ520 م.د لفائدة حوالي 2,9 مليون ساكن. وتشمل التدخلات عناصر البنية الأساسية والتجهيزات الجماعية وتمويل المشاريع الفردية المنتجة.وقد تم إلى غاية نهاية سنة 2018 :

- إحداث 3621 مشروعا فرديّا منتجا مكّن من توفير8225 موطن شغل منها 890 لفائدة حاملي الشهائد العليا.

- الإنتهاء من تكوين 4671 منتفعا في مجالات مختلفة من أهمها الصناعات التقليدية والفلاحة.

- إرتفاع عدد العناصر الجماعية المنجزة والتي في طور الانجاز إلى 977 عنصرا منها 293 عنصر في البنية الأساسية المنتجة و525 عنصرا في البنية الأساسية و161 عنصرا في التجهيزات الجماعية. الجملة تساوي 979 عوض عن 977.

كما تم خلال سنة 2018 توسيع رقعة تدخل البرنامج لفائدة 101 معتمدية بكامل ولايات الجمهورية ضمن القسط الثالث من البرنامج بكلفة جملية تقدر بـ 1010 م.د. وانتفعت الـ 16 ولاية ذات الأولوية من 85% من هذه المشاريع.

وفي إطار برنامج التنمية الفلاحية المندمجة شهدت الفترة 2016-2019 مواصلة إنجاز 7 مشاريع بولايات تطاوين وقبلي والكاف والقصرين وقفصة وقابس ومدنين والشروع في إنجاز 9 مشاريع لفائدة ولايات صفاقس وبنزرت وسليانة. إضافة إلى إعداد 3 مشاريع أخرى لفائدة ولايات زغوان والقيروان والقصرين.

وفي مجال البرنامج الخصوصي لتهذيب الأحياء الشعبية للحد من التفاوت الجهوي، تم الانتهاء من إنجاز 57 مشروعا من جملة 137 مشروعا مبرمجا باستثمارات جملية تقدر بـ152 م د.

كما شهدت هذه الفترة إنجاز القسط الأول من برنامج تعصير الطرقات داخل المناطق البلدية الذي شمل 72 بلدية بكلفة جملية تناهز 216 م د مكنت من صيانة قرابة 600 كلم من الطرقات وكذلك تهذيب 220 حيا شعبيا بكلفة 225 م د ضمن البرنامج الوطني للحد من التفاوت الجهوي.

وحيث يعتبر توفير السكن اللائق وخاصة لفائدة الاسر محدودة الدخل من أهم مقومات الاستقرار الاسري وتحسين ظروف العيش، فقد تم خلال الفترة 2016-2019 ضمن البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي الانتهاء من بناء حوالي 5000 مسكنا لتعويض المساكن البدائية. كما تم بناء 5089 مسكنا اجتماعيا وتهيئة 711 مقسما اجتماعيا فيما بلغت تدخلات الصندوق الوطني لتحسين السكن حوالي 23.7 م د.

تطوير البنية الأساسية

ارتكزت الرؤية التنموية للمخطط 2016-2020 على تطوير البنية الأساسية بما يدعم مقومات العيش الكريم لكافة المواطنين بمختلف جهات البلاد.

ففي قطاع **الماء الصالح للشرب**، بلغت نسبة التزود بالماء الصالح للشرب بالوسط الريفي 94.1% سنة 2018 ومن المؤمل أن تبلغ هذه النسبة 97% نهاية سنة 2020. في حين بلغت نسبة التزويد بالماء الصالح للشرب بالمناطق الحضرية 100% لفائدة 2,1 مليون مشترك.

ومن أهم المشاريع خلال هذه الفترة، نذكر بالخصوص مشاريع تحلية مياه البحر بجربة وبسوسة وقابس وبصفاقس الكبرى.

وفي مجال **الكهرباء والغاز**، فقد تمثلت أهم الإنجازات في ربط 111 ألف حريفا بالوسط الحضري والريفي بالشبكة الكهربائية وتركيز عدادات إلكترونية ذات تقنيات متطورة لدى بعض حرفاء الجهد العالي والمتوسط والجهد المنخفض في استعمالات الري وتأهيل شبكات التوزيع في المناطق الحساسة وذلك بتحسين الخدمة المسداة للحريف لتفادي انقطاع التيار الكهربائي وربط ما يقارب 60 ألف حريف منزلي بشبكة الغاز سنويا. كما تمّ الانتهاء من إنجاز محطة إنتاج الكهرباء بالمرناقية والقسط 1 من محطّة رادس.

وفي إطار دفع التنمية بالجهات وربطها بمحيطها الخارجي وضمان تكافؤ الفرص، يتواصل العمل على إنجاز برنامج الخدمات الشاملة لربط المدارس والمراكز الصحية بالمناطق الريفية بشبكة الأنترنات ذات السعة العالية وربط الهياكل الجهوية بالشبكة الإدارية المندمجة.

كما يتم العمل على تعصير الخدمات البريدية عبر تحسين نوعية الخدمات وتنظيم السوق البريدي بما يتوافق مع المعايير الدولية.

التجهيزات الجماعية ودعم الأنشطة الشبابية والرياضية والثقافية

تدعّمت الجهود خلال الفترة 2016-2018 من أجل النهوض بالفئات الشبابية ويتجلى ذلك من خلال دعم البنية الأساسية كما ونوعا وخاصة بالمناطق الداخلية والأحياء ذات الكثافة السكانية العالية وذلك من أجل الإحاطة بهذه الفئات حيث ارتفع عدد دور الشباب من 327 سنة 2015 إلى 346 سنة 2018 وبلغ عدد مركبات الشباب 31 مركبا وعدد الملاعب المعشّبة 281 ملعبا معشبا سنة 2018 مقابل 231 سنة 2015 وعدد القاعات الرياضية 226 سنة 2018 مقابل 192 سنة 2015.

ولمزيد الإحاطة بالشباب بالمناطق الداخلية والمفتقرة إلى مؤسسات شبابية، تم الرفع من عدد دور الشباب المتنقلة لتبلغ 45 سنة 2018 مع اعتماد التمييز الإيجابي لفائدة شباب المناطق الحدودية والريفية والأحياء كثيفة السكان على غرار إحداث مركب شبابي نموذجي بحي التضامن الذي يتنزل في إطار الانطلاق في تنفيذ برنامج الجيل الثاني للمؤسسات الشبابية والذي سيتم تعميمه على كافة الولايات من أجل مزيد استقطاب الشباب وتشريكهم في إعداد وتنفيذ البرامج والمشاريع الموجهة للشباب.

وفي نفس الإطار، تواصل تنفيذ البرامج والمشاريع من أجل النهوض بأوضاع الطفولة عبر إعادة إحياء نشاط 16 روضة أطفال بلدية في 10 ولايات وتهيئة 11 فضاء للطفولة المبكرة بمؤسسات الطفولة وخاصة بالمناطق الداخلية المفتقرة لهذه المؤسسات، وهو ما أدى إلى ارتفاع نسبة التحاق الأطفال بمؤسسات الطفولة المبكرة من 36% سنة 2016 إلى 40% سنة 2018. كما تمتع حوالي 2400 طفل ببرنامج "دعم أبناء العائلات المعوزة وفاقدي السند" وإدراجهم برياض الأطفال خلال سنة 2017 وتم تمكين 600 طفل إضافي من الانتفاع بهذا البرنامج في مستهل السنة التربوية 2018/2017 ليبلغ العدد الجملي للأطفال المنتفعين بهذا البرنامج 3000 طفلا. إضافة إلى تنفيذ برامج التهيئة والصيانة لفائدة 27 مركزا مندمجا للشباب والطفولة خلال سنتي 2017 و2018 وبرمجة إحداث 3 مركبات طفولة (مع فضاءات طفولة مبكرة) بكل من ولايات تطاوين والقيروان وجندوبة.

وفي إطار العمل على تطوير البنية الأساسية الثقافية، فقد شهدت الفترة 2016-2019 توسيع شبكة الفضاءات الثقافية لتشمل عددا من الجهات الجديدة فضلا عن تركيز عدد من الأقسام الثقافية بالمدارس الابتدائية بالمناطق الريفية ببعض الولايات (جندوبة –الكاف-القصرين-القيروان وبنزرت) وتنفيذ تجربة خاصة بتركيز نواتات مكتبية ومكتبات بالمدارس الابتدائية والإعدادية بالولايات الداخلية.

ومن أهم المشاريع الوطنية المنجزة نذكر مدينة الثقافة التي تم فتحها للعموم لتمثل فضاء جديدا لإنتاج وعرض المنتوج الثقافي.

أما في مجال التربية وتجسيما لمبدأ تكافؤ الفرص حظيت المدارس الموجودة في الوسط الريفي بالنصيب الأوفر فيما يتعلق بالاستثمار العمومي حيث بلغ عدد المدارس المحتضنة للأقسام التحضيرية بالمناطق الريفية 1400 مدرسة مقابل 910 مدرسة بالمناطق الحضرية.

كما تم توفير خدمة المطاعم المدرسية بـ2453 مدرسة ابتدائية و450 مدرسة إعدادية ومعهد ينتفع بخدماتها 352 ألف تلميذ.

5.2. تطوير اللامركزية وإرساء أسس الحوكمة المحلية والجهوية :

تندرج التوجهات العامة لتكريس اللامركزية وإرساء الحوكمة المحلية والجهوية في إطار تجسيم أحكام دستور سنة 2014 فيما يتعلق بتطبيق الفصل 6 الذي تضمن التزام الدولة بدعم اللامركزية واعتمادها بكامل التراب الوطني في إطار وحدة الدولة من جهة، والباب السابع المتعلق بالسلطة المحلية من جهة أخرى.

شهدت الفترة 2016-2019 مزيد تطوير اللامركزية وإرساء أسس الحوكمة المحلية والجهوية من خلال :

- مراجعة الإطار المؤسساتي للجماعات المحلية
- إعتماد تقسيم جديد للتراب التونسي ومراجعة الإطار العمراني
- دعم القدرات المالية للجماعات المحلية
- تطوير قدرات اطارات الجماعات المحلية وتنمية مهاراتها
- تحويل الصلاحيات إلى الجماعات المحلية
- دعم الشفافية والحوكمة المفتوحة

مراجعة الإطار المؤسساتي للجماعات المحلية

على المستوى المحلي، تم خلال الفترة 2016-2018 مراجعة القانون الأساسي عدد 16 بتاريخ 26 ماي 2014 المتعلق بالانتخابات والاستفتاء من خلال القانون الأساسي عدد 7 لسنة 2017 بتاريخ 14 فيفري 2017 والمتعلق بتنظيم الانتخابات الرئاسية والانتخابات التشريعية والاستفتاء وتضمن أحكاما جديدة تتعلق بالانتخابات البلدية والجهوية. كما تمّت المصادقة على مجلة الجماعات المحلية بمقتضى القانون الاساسي

عدد 29 لسنة 2018 مؤرخ في 9 ماي 2018. وتم الشروع في إعداد وإصدار النصوص القانونية والأوامر الترتيبية لتجسيم أحكام مجلة الجماعات المحلية. كما شهدت هذه الفترة تعميم النظام البلدي على كامل تراب الجمهورية من خلال إصدار كافة الاوامر الترتيبية المتعلقة باحداث 86 بلدية جديدة الى جانب تحوير حدود 187 بلدية. وأجريت في 6 ماي 2018 أول انتخابات بلدية بعد الثورة وتركزت جميع المجالس البلدية المنتخبة منذ جويلية 2018.

وسيتم خلال سنة 2019 استكمال استصدار الأوامر التطبيقية لمجلة الجماعات المحلية التي تهم البلديات والجهات والأقاليم والتي تنظّم المسائل الإدارية والمالية والتنظيمية والديمقراطية التشاركية.

وعلى المستوى الجهوي، تم تركيز الهيئات الجهوية للاستثمار بمختلف الجهات والانطلاق في توفير آليات جديدة لمساعدتها في مساندة وتوجيه الاستثمار الخاص ومرافقة الباعثين الجدد من خلال الصناديق الجهوية للاستثمار التي بدأ تركيزها ببعض الولايات.

كما تم إعداد مشروع جديد لمجلة التهيئة والتنمية الترابية والتعمير تضمن عدة تدابير جديدة منها خاصة المتعلقة بتقليص آجال وتبسيط اجراءات المصادقة على أمثلة التخطيط العمراني والمساهمة في ترشيد وحسن التصرف في الرصيد العقاري. وسيتم خلال سنة 2019 استحثاث العمل من أجل اصدار المجلة في أقرب الآجال.

إعتماد تقسيم جديد للتراب التونسي ومراجعة الإطار العمراني

تم تفعيل الفصل 131 من الدستور والمتعلق بتغطية كامل التراب التونسي بالنظام البلدي حيث تم احداث 86 بلدية جديدة وتوسعة حدود 187 بلدية قائمة ليصبح العدد البلديات بالجمهورية التونسية 350 بلدية. كما تم اقرار مراجعة الإطار العمراني بهدف معالجة البناء الغير منظم وتنظيم المجال العمراني بتراتيب وتصورات مواكبة للتطور الاقتصادي والتقني العالمي. وفي هذا الإطار، سيتم خلال سنة 2019 الشروع في مراجعة أمثلة التهيئة العمرانية بمختلف البلديات حتى تتلاءم مع المجال البلدي الجديد وتتحكم في التوسع العمراني.

دعم القدرات المالية للجماعات المحلية

تم العمل خلال الفترة 2016-2019 على استعادة التوازنات المالية للجماعات المحلية التي تشكو من صعوبات مالية عبر توفير موارد مالية إضافية بما يمكن من تطهير

وضعها المالي تجاه المؤسسات العمومية والخاصة. كما تركزت الجهود على توفير الموارد المالية اللازمة لتدعيم الاستثمارات على المستوى المحلى. ومن أبرز الانجازات في هذا المجال :

- تحمّل الدولة للديون المتخلّدة بذمة 64 بلدية لفائدة المؤسسات العمومية والبالغة لـ100 م د.
- الانطلاق في انجاز برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية بكلفة جملية تقدر بـ1220 م د، من خلال تجهيز البلديات بالمرافق الأساسية عبر :

  - إنجاز مخطط الاستثمار البلدي لسنوات 2016 و2017 و2018 و2019 بكلفة جملية تقدر بـ 1340 م د لفائدة قرابة 2300 مشروع بلدي. كما سيتم خلال سنة 2019 الشروع في إعداد برنامج الاستثمار البلدي لسنة 2020.
  - الانطلاق في انجاز البرنامج الخصوصي لتهذيب الأحياء الشعبية للحد من التفاوت الجهوي الذي يضم تهذيب 220 حيا بكلفة 225 م د. ويتوقع أن يتم مع نهاية سنة 2019 استهلاك اعتمادات في حدود 200 م د.
  - دعم قدرات التصرف بالبلديات من خلال تنظيم دورات تكوينية لفائدة أعوانها عن طريق مركز التكوين ودعم اللامركزية وتوفير المساندة الفنية لها من قبل صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية.

- إعداد البرنامج الخصوصي لتجهيز البلديات الجديدة والبلديات التي تمت توسعتها في إطار تعميم النظام البلدي على كافة المتساكنين بكلفة جملية تقدر بـ 855 م د. ويشمل البرنامج بناء مقرات بلدية وبناء دوائر بلدية ومستودعات بلدية واقتناء تجهيزات إدارية ومعدات النظافة. وسيتم أواخر سنة 2019 الانطلاق في انجاز البرنامج.
- إنجاز القسط الأول من برنامج تعصير الطرقات البلدية بكلفة 216 م د، وسيتم سنة 2019 الانطلاق في انجاز القسط الثاني من البرنامج بكلفة جملية تقدر بـ484 م د.
- إستكمال إجراءات التمويل واعداد مكونات القسط الاضافي لبرنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية للفترة 2019-2022. وسيتم خلال سنة 2019 الانطلاق في اعداد الدراسات الفنية بمشاريع تهذيب الأحياء الشعبية المدرجة بالقسط الاضافي والمتمثلة في 29 مشروعا بـ29 بلدية بكلفة جملية تقدر بحوالي 70 م د.

تدعيم الموارد البشرية وتطوير قدرات اطارات وأعوان الجماعات المحلية

تكثفت الجهود خلال الفترة 2016-2019 من أجل مزيد تطوير قدرات اطارات وأعوان الجماعات المحلية وتنمية مهاراتها بما يضمن نجاعة التدخلات العمومية وتأهيلها

للاضطلاع بصلاحيات جديدة في إطار تجسيم المسار اللامركزي. وتم في هذا الإطار :

- تنظيم دورات تكوين لفائدة إطارات وأعوان الولايات والبلديات وأعوان الإدارة المركزية ذوي العلاقة بالعمل الجهوي والبلدي،
- تأهيل المنتدبين الجدد من الإطارات الجهوية والبلدية وحاملي شهادات التعليم العالي،
- تنظيم ملتقيات وأيام دراسية لفائدة المستشارين البلديين وأعضاء المجالس الجهوية حول المواضيع التي تهم العمل البلدي والجهوي.

كما تم اعداد برنامج عمل يهدف إلى تشجيع عدد من الموارد البشرية بالإدارة المركزية ومصالحها الخارجية للعمل بالجماعات المحلية وخاصة بالمناطق الداخلية عبر اقرار حوافز وتشجيعات خصوصية. وسيتم أواخر سنة 2019 الانطلاق في تفعيل هذا البرنامج بدعم من البنك الدولي.

تحويل الصلاحيات إلى الجماعات المحلية

على مستوى نقل الصلاحيات من المستوى المركزي الى المستوى المحلي، تمحورت المجهودات خلال الفترة 2016-2019 حول ضبط قائمة محدودة من الاختصاصات يتم التباحث حول احالتها بصفة تدريجية وذلك في قطاعات الصحة والتعليم والبيئة والتهيئة الترابية والنقل. وتتنوع هذه الاختصاصات ما بين ذاتية ومشتركة ومنقولة.

دعم الشفافية والحوكمة

تم العمل خلال الفترة 2016-2019 على ارساء قواعد عملية للحق في النفاذ للمعلومة وتشريك كافة المواطنين والمنظمات والجمعيات المحلية في مساندة السلطة المحلية والجهوية لوضع الاولويات ومجالات التدخل والمتابعة والمراقبة وشفافية التصرف في الموارد. وقد تم في هذا الإطار :

- إنجاز البوابة الالكترونية الوطنية التفاعلية للجماعات المحلية التي تمكن من التعرف على كل النصوص القانونية والمعطيات الاحصائية والادارية والمالية المتعلقة بعمل الجماعات المحلية
- إصدار القانون الجديد حول النفاذ الى المعلومة وضبط الإطار المؤسساتي والقانوني لشروط النفاذ إلى المعلومة للإطلاع على العمل التنموي المحلي والجهوي والوطني والمساهمة في متابعته وتقييمه.
- الحرص على تشريك المواطنين وكافة مكونات المجتمع المدني في تحديد مكونات البرامج التنموية على الصعيد المحلي والجهوي.

II. التوجهات الكبرى في مجال التنمية الجهوية والإصلاحات المقترحة

تكتسي سنة 2020 أهمية بالغة من حيث التسريع في نسق إنجاز المشاريع والبرامج التنموية إثر الانتهاء من عملية التقييم نصف المرحلي لإنجازات الفترة الممتدة ما بين 2016-2018 وهو ما سيمكن من تلافي عديد العراقيل والصعوبات المسجلة على مستوى مختلف الجهات في إنجاز المشاريع التنموية. حيث من المنتظر أن يشهد المسار التنموي نقلة نوعية ومتميزة لتدعيم ركائز التنمية الجهوية وإدماج الجهات وإكسابها قدرة تنافسية عالية وتحسين مؤشرات التنمية الخاصة بها. كما سيتواصل العمل خلال سنة 2020 على :

- دفع التنمية بالجهات والرفع من جاذبيتها،
- تحسين ظروف العيش على المستويين الجهوي والمحلي،
- دعم اللامركزية وإرساء أسس الحوكمة الجهوية والمحلية الرشيدة،
- دفع التعاون الدولي اللامركزي.

1. دفع التنمية بالجهات والرفع من جاذبيتها :

سيتواصل العمل سنة 2020 على تطوير مناخ الأعمال بالجهات ورصد مكامن الاستثمار عبر :

- الشروع في إنجاز الدراسة الخاصة بدعم التحول الاقتصادي وتنافسية القطاعات الواعدة بتونس والممولة من طرف البنك الافريقي للتنمية.
- مواصلة تمويل عدد من المشاريع النموذجية في إطار المنظومات الاقتصادية ضمن برنامج IRADA.

2. تحسين ظروف العيش على المستويين المحلي والجهوي :

ستشهد سنة 2020 العمل على مزيد دعم تدخلات البرنامج الجهوي للتنمية حيث سيتم تخصيص اعتمادات بقيمة 379 مليون دينار ستوجه لعناصر تحسين ظروف العيش وإحداث وتدعيم مواطن الشغل والتكوين المهني والمساهمة في توفير التمويل الذاتي لمشاريع القطاع الخاص.

كما سيتم العمل خلال سنة 2020 على تفعيل مخرجات وتوصيات الدراسة التقييمية للبرنامج وذلك بمراجعة منشور السيد رئيس الحكومة عدد 26 بتاريخ 06 أوت 2013 المتعلق بتسريع نسق إنجاز البرنامج الجهوي للتنمية وستشمل هذه المراجعة خاصة مكونات البرنامج ومجالات تدخله وطريقة تسييره وذلك قصد الاستجابة للحاجيات المستجدة للجماعات المحلية وتجاوبا مع الصلاحيات الجديدة التي أصبحت تتمتع بها في إطار التنظيم اللامركزي الجديد بالإضافة إلى تعميم النظام البلدي على كامل التراب الوطني.

وبالنسبة **لبرنامج الحضائر الجهوية** سيتم خلال 2020 العمل على مزيد إحكام التصرف في هذا البرنامج من خلال :

- ✓ العمل على التقليص في عدد عملة الحضائر ليبلغ في موفى سنة 2020 حوالي 45 ألف عامل ومواصلة خلاص منح عملة الحضائر مع تمتعيهم بالتغطية الاجتماعية.
- ✓ تفعيل وزارة الشؤون الاجتماعية للأمر الحكومي الخاص بمنح العملة الذين تجاوزوا 60 سنة وادخاله حيز التنفيذ وتمكينهم من الانتفاع بمنحة تعادل المقدار الصافي للمنحة المسندة في إطار «**البرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة**» (180 دينارا) وبطاقة العلاج المجاني،
- ✓ تسوية وضعية عملة الحضائر من حاملي الشهائد العليا وكذلك الذين يقومون بأعمال فعلية.

وبخصوص **برنامج التنمية المندمجة** فإنه من المتوقع أن يتم استكمال الإنجاز المادي لمكوّنات البرنامج في قسطيه الأول والثاني موفى سنة 2020.

كما سيتم بداية من سنة 2020 الشروع الفعلي في إنجاز الأشغال المبرمجة ضمن القسط الثالث من البرنامج بداية من سنة 2020 طبقا لروزنامة الإنجاز المضمّنة بعقود البرامج المبرمة بين السيد وزير التنمية والإستثمار والتعاون الدولي والسادة الولاة.

وفي إطار **برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية** ستشهد سنة 2020 مواصلة انجاز مختلف مكونات الجيل الأول من البرنامج من خلال مواصلة الأشغال بالبنية الأساسية وانجاز ملاعب الأحياء وبناء الفضاءات متعددة الاختصاصات والفضاءات الصناعية وانهاء الأشغال بمكون تحسين السكن، وذلك باستثمارات جملية تقدر بـ70 م د.

كما سيتم مواصلة انجاز الجيل الثاني من برنامج تهذيب وادماج الأحياء السكنية من خلال الانطلاق في الأشغال لمشاريع القسط الأول من البرنامج الذي يضم 48 حيا، والانطلاق في اعداد الدراسات الفنية لمشاريع القسط الثاني من البرنامج الذي يضم 43 حيا.

3. تطوير اللامركزية وإرساء أسس الحوكمة المحلية والجهوية :

- في إطار مواصلة العمل على تركيز مسار اللامركزية وترسيخ مبادئ الحوكمة المحلية ستشهد سنة 2020 :

- مواصلة تنفيذ برنامج تدعيم قدرات البلديات من طرف مركز التكوين ودعم اللامركزية من خلال إنجاز برنامج 2020.

- مواصلة انجاز برنامج تجهيز البلديات الجديدة والبلديات التي شملتها عملية توسعة لحدودها الترابية في إطار تعميم النظام البلدي على كامل تراب الجمهورية.

- انطلاق انجاز برنامج الاستثمار البلدي لسنة 2020 بـ272 بلدية في إطار برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية وإعداد برنامج الاستثمار البلدي لسنة 2021.

- استكمال انجاز القسط الأول من البرنامج الخصوصي لتهذيب الأحياء الشعبية للحد من التفاوت الجهوي للفترة 2015-2019. والانطلاق في انجاز القسط الاضافي من البرنامج للفترة 2019-2022.

- الانطلاق في انجاز برنامج احياء المراكز العمرانية القديمة بكلفة 40 م د الذي سيتم تمويله بقرض من الوكالة الفرنسية للتنمية والبنك الأوربي للإستثمار وهبة من الإتحاد الأوربي.

4. دفع التعاون الدولي اللامركزي :

في إطار دفع التعاون الدولي اللامركزي سيتم خلال سنة 2020 :

مواصلة إنجاز مشروع دعم اللامركزية بتونسADEC في مكونه الخاص «بدعم الحكم المحلي والجهوي" بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي "GIZ" والذي يضم ولايات الوسط الغربي والشمال الغربي.

إعداد مشروع إطار قانوني يضبط المهام الجديدة لهياكل التنمية الجهوية في إطار النظام اللامركزي.

الشروع في إعداد استراتيجية وطنية للتنمية الجهوية تكون إطارا دامجا لمختلف السياسات والبرامج التنموية وتمكن من تحديد التوجهات الكبرى والرؤية المستقبلية في هذا المجال.

مواصلة إنجاز مشروع "المبادرة من أجل التنمية الجهوية" (الجيل الثالث) بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي "GIZ".

الانتهاء من إعداد الدراسة الإستراتيجية لتنمية ولاية جندوبة في أفق 2030.

دخول "نظام المعلومات الجهوي (SIR)"حيز الاستغلال والذي يضم ولايات الوسط والشمال الغربي.

الملاحق

ولاية تونس

(الوحدة : ألف دينار)

الوزارة	نفقات سنة 2016	نفقات سنة 2017	نفقات سنة 2018	تقديرات سنة 2019
وزارة التجارة	9385	170		179
وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية	45475	144135	56965	99365
وزارة التربية	11728	5820	8902	75107
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	14840	19110	22270	5630
وزارة التكوين المهني والتشغيل	793	1180	9570	3450
وزارة التنمية والإستثمار والتعاون الدولي				17518
وزارة الداخلية	17980		28868	26017
وزارة الدفاع الوطني			4321	19427
وزارة السياحة والصناعات التقلدية	60	35	381	343
وزارة الشؤون الإجتماعية	1421	300	715	1770
وزارة الشؤون الثقافية	16243	43450	1736	953
وزارة الشؤون الدينية			120	33
وزارة الشؤون المحلية والبيئة	4212,1	450	100	4800
وزارة الصحة	11304	11818	1200	30110
وزارة العدل	3220	6550	9790	9780
وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	678	1060	4199	4710
وزارة المالية	10728	275	91184	3934
وزارة المرأة والاسرة والطفولة وكبار السن	820	310	1592	1317
وزارة النقل	89630	50900	33810	22745
وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية	65	320	350	45
وزارة تكنولوجيا الإتصال والإقتصاد الرقمي	2293	1325	8070	
وزارة شؤون الشباب والرياضة	4465	1750	16250	430
مجموع ولاية تونس	**245340,1**	**288 958**	**300 393**	**327 663**

ولاية أريانـة

(الوحدة : ألف دينار)

الوزارة	نفقات سنة 2016	نفقات سنة 2017	نفقات سنة 2018	تقديرات سنة 2019
وزارة التجهيز والاسكان والتهيئة الترابية	41732	73384	14960	33799
وزارة التربية	6871	3883	5556	2435
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	300	812	4550	515
وزارة التكوين المهني والتشغيل	800	600	220	30
وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي	4400	1544		10378
وزارة الداخلية	150	705	1627	1063
وزارة الدفاع الوطني			1333	
وزارة السياحة والصناعات التقليدية				60
وزارة الشؤون الاجتماعية	250	300	2300	1200
وزارة الشؤون الثقافية	750	1000	216	269
وزارة الشؤون الدينية				89
وزارة الشؤون المحلية والبيئة	31095	34365		
وزارة الصحة	512	4129	680	4990
وزارة العدل	250	816	3099	2313
وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	9280	5599	23342	9102
وزارة المالية			179	
وزارة المرأة والاسرة والطفولة وكبار السن	138	227	435	116
وزارة النقل	130	1175	3780	3245
وزارة تكنولوجيا الإتصال والإقتصاد الرقمي	50	900	2460	
وزارة شؤون الشباب والرياضة	388	317	100	200
مجموع ولاية أريانة	**97 096**	**129 756**	**64 837**	**69 804**

ولاية بن عروس

(الوحدة : ألف دينار)

الوزارة	نفقات سنة 2016	نفقات سنة 2017	نفقات سنة 2018	تقديرات سنة 2019
وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية	61325	79597	7810	24754
وزارة التربيـــــة	7640	5372	7687	3503
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	1500	770	550	150
وزارة التكوين المهني والتشغيل	4621	999		50
وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي	1667	3179		12628
وزارة الداخلية			7439	5439
وزارة الشؤون الاجتماعية	150	228		
وزارة الشؤون الثقافية	1559	2532	733	1551
وزارة الشؤون المحلية والبيئة	16414	24464		
وزارة الصحـــــة	999	1625		2710
وزارة العدل	2000	5853	5008	3112
وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	3915	4860	7342	6888
وزارة المالية	45	147	552	290
وزارة المرأة والاسرة والطفولة وكبار السن	501	1153	682	353
وزارة النقـــــل	890	3077	9732	3735
وزارة تكنولوجيا الإتصال والإقتصاد الرقمي	36	69		
وزارة شؤون الشباب والرياضة	2644	3310	1000	930
مجموع ولاية بن عروس	**105 906**	**137 235**	**48 535**	**66 093**

ولاية منوبة

(الوحدة : ألف دينار)

الوزارة	نفقات سنة 2016	نفقات سنة 2017	نفقات سنة 2018	تقديرات سنة 2019
وزارة التجارة		100	50	
وزارة التجهيز والاسكان والتهيئة الترابية	46 689	90 005	8 160	28 106
وزارة التربية	1 240	1 824	3 829	2 707
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	10 010	511	2 680	890
وزارة التكوين المهني والتشغيل		3 000	100	15
وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي	7 245	7 474		12 441
وزارة الداخلية	2 859	1 823	1 490	1 795
وزارة الدفاع الوطني			1 631	
وزارة السياحة والصناعات التقليدية				74
وزارة الشؤون الاجتماعية			1 315	3 390
وزارة الشؤون الثقافية	181	910	1 056	535
وزارة الشؤون الدينية		969	20	75
وزارة الشؤون المحلية والبيئة	5 595	25 708		
وزارة الصحة	2 991	969	250	2 180
وزارة الصناعة	6 916	23 512		
وزارة العدل	4 267	4 821	2 936	2 470
وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	12 816	39 754	18 252	20 487
وزارة المالية	227	15	272	250
وزارة المرأة والاسرة والطفولة وكبار السن	140	310	671	311
وزارة النقل		700	11 220	2 925
وزارة تكنولوجيا الإتصال والإقتصاد الرقمي		30		
وزارة شؤون الشباب والرياضة	1 881	3 862	3 200	3 280
مجموع ولاية منوبة	**98 681**	**185 623**	**57 132**	**81 931**

ولاية نابل

(الوحدة : ألف دينار)

الوزارة	نفقات سنة 2016	نفقات سنة 2017	نفقات سنة 2018	تقديرات سنة 2019
وزارة التجهيز والاسكان والتهيئة الترابية	9515	22974	15360	22971
وزارة التربية	8141	3933	5194	2311
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	7858	4595	6555	750
وزارة التكوين المهني والتشغيل	3300	1400	500	60
وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي	17453	16339		22335
وزارة الداخلية	1539	1012	2774	2750
وزارة الدفاع الوطني				178
وزارة السياحة والصناعات التقليدية	402	251	1529	313
وزارة الشؤون الاجتماعية	86	872	21	
وزارة الشؤون الثقافية	1910	1907	607	621
وزارة الشؤون الدينية			34	53
وزارة الشؤون المحلية والبيئة	1000			5887
وزارة الصحة	574,5	3585	1200	4790
وزارة العدل	11050	7350	13462	5200
وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	18239	18703	22899	23982
وزارة المالية	449	417	1131	816
وزارة المرأة والاسرة والطفولة وكبار السن	28	1101	703	226
وزارة النقل	2914	8866	1797	400
وزارة شؤون الشباب والرياضة	3020	3230	1100	530
مجموع ولاية نابل	**87478,5**	**96 535**	**74 866**	**94 173**

ولاية بنزرت

(الوحدة : ألف دينار)

الوزارة	نفقات سنة 2016	نفقات سنة 2017	نفقات سنة 2018	تقديرات سنة 2019
وزارة التجهيز والاسكان والتهيئة الترابية	39563	39448	46182	61355
وزارة التربية	17707	12491	6524	4893
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	4614	3110	3200	2130
وزارة التكوين المهني والتشغيل		6122		
وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي	17425	13921	18292	17429
وزارة الثقافة	673	866	566	984
وزارة السياحة والصناعات التقليدية	1500	50	8	172
وزارة الشباب والرياضة	3373	3301	700	660
وزارة الشؤون الاجتماعية	51	549	80	610
وزارة الشؤون المحلية والبيئة				
وزارة الصحة	1372	1846	1000	3600
وزارة الصناعة	8032	435	23845	
وزارة الفلاحة والصيد البحري	29937	37344	63737	32644
وزارة المرأة والاسرة والطفولة وكبار السن	1967	1166	2363	546
وزارة النقـــــل	18571	18051	15370	1000
وزارة تكنولوجيا الإتصال والإقتصاد الرقمي	6415	4297	9565	
مجموع ولاية بنزرت	**161 784**	**169007**	**222 269**	**126 182**

ولاية زغوان

(الوحدة : ألف دينار)

الوزارة	نفقات سنة 2016	نفقات سنة 2017	نفقات سنة 2018	تقديرات سنة 2019
وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية	17488	72463	7910	46482
وزارة التربية	2606	2485	4157	2783
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	678		270	75
وزارة التكوين المهني والتشغيل	192	1040	30	100
وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي	6581	7742		8033
وزارة الداخلية	195	1105	1050	645
وزارة الدفاع الوطني			1333	
وزارة السياحة والصناعات التقليدية			53	60
وزارة الشؤون الثقافية	269	1155	258	344
وزارة الشؤون الدينية			70	50
وزارة الصحة	59	502	400	3875
وزارة العدل	500	814	473	540
وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	7042	6922	11156	10864
وزارة المالية	410	18	104	112
وزارة المرأة والاسرة والطفولة وكبار السن		239	472	111
وزارة النقل	443	1283	2480	450
وزارة شؤون الشباب والرياضة	650	600	1000	300
مجموع ولاية زغوان	**37 113**	**96 368**	**31 216**	**74 824**

ولاية سوسة

(الوحدة : ألف دينار)

الوزارة	نفقات سنة 2016	نفقات سنة 2017	نفقات سنة 2018	تقديرات سنة 2019
التجهيز والاسكان والتهيئة الترابية	23174	51072	12510	21315
وزارة التجارة				300
وزارة التربية	2612	3555	4152	3559
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	700	40	5580	1010
وزارة التكوين المهني والتشغيل	300	2077	510	90
وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي	5327	15835		14276
وزارة الداخلية			4075	2905
وزارة الدفاع الوطني			1369	770
وزارة السياحة والصناعات التقليدية			15	381
وزارة الشؤون الاجتماعية			21	
وزارة الشؤون الثقافية	400		799	1055
وزارة الشؤون الدينية			45	37
وزارة الشؤون المحلية		9424		970
وزارة الصحة	123	1912	450	9510
وزارة العدل			3450	1700
وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	3464	4837	23712	19408
وزارة المالية			400	198
وزارة المرأة والاسرة والطفولة وكبار السن	580	300	810	418
وزارة النقل			3675	3140
وزارة شؤون الشباب والرياضة	600	1340	2700	1580
مجموع ولاية سوسة	**37 280**	**90 392**	**64 273**	**82 622**

ولاية المهدية

(الوحدة : ألف دينار)

الوزارة	نفقات سنة 2016	نفقات سنة 2017	نفقات سنة 2018	تقديرات سنة 2019
وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية	33961	26091	14260	19364
وزارة التربيـــة	3413,649	4364,747	4045	2728
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	13400	7800	1400	330
وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي				16505
وزارة الداخلية		569,98	298	485
وزارة الدفاع الوطني			1333	
وزارة السياحـة والصناعات التقليدية			226	194
وزارة الشؤون الإجتماعية	654	32	25	200
وزارة الشؤون الثقافيـــة			711	1092
وزارة الشؤون الدينيـــة			30	40
وزارة الشؤون المحلية والبيئة	1738	2802		100
وزارة الصحـــة	575	2274,565	650	3430
وزارة العـــدل	1104	2417	1670	1100
وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	6708	7197	27593	31415
وزارة الماليـــة	24	97	667	1348
وزارة المرأة والاسرة والطفولة وكبار السن	130	40	542	601
وزارة النقـــل	3101	10004	2170	850
وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية	167	121	180	
وزارة شؤون الشباب والرياضة	3396	1790	1350	1180
مجموع ولاية المهدية	**68371,649**	**65600,292**	**57 150**	**80 962**

ولاية المنستير

(الوحدة : ألف دينار)

الوزارة	نفقات سنة 2016	نفقات سنة 2017	نفقات سنة 2018	تقديرات سنة 2019
وزارة تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي	2195	1975	4348	
وزارة المالية	39	294	764	274
وزارة التجهيز والاسكان	27940	27604	8930	23209
وزارة التربية	765	2302	5913	2131
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	3823	1800	4120	320
وزارة التكوين المهني والتشغيل		2330	400	60
وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي	3318	203		10357
وزارة الثقافة والمحافظة على التراث		392	237	407
وزارة الداخلية	360		2326	4009
وزارة الدفاع			1333	
وزارة السياحة والصناعات التقليدية		450	10	312
وزارة الشباب والرياضة	718	801	2400	860
وزارة الشؤون المحلية والبيئة	31229	22917		2700
وزارة الشؤون الاجتماعية	350		30	
وزارة الشؤون الدينية			40	43
وزارة الصحة	151	450	1350	5830
وزارة العدل	1012	66	1825	815
وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	2119	2019	3182	6600
وزارة المرأة والاسرة والطفولة وكبار السن		167	412	301
وزارة النقل	2250	2309	2340	1550
مجموع ولاية المنستير	**76 269**	**66 079**	**39 960**	**59 778**

ولاية باجة

(الوحدة : ألف دينار)

الوزارة	نفقات سنة 2016	نفقات سنة 2017	نفقات سنة 2018	تقديرات سنة 2019
وزارة التجارة			300	
وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية	46711	33113	8275	25610
وزارة التربية	4376	3204	5649	3074
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	400	358		
وزارة التكوين المهني والتشغيل		500	410	60
وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي	14658	9978		15272
وزارة الداخلية	1072	1154	2004	2512
وزارة الدفاع الوطني			1737	
وزارة السياحة والصناعات التقليدية	200	100	90	224
وزارة الشؤون الاجتماعية	130	112	70	
وزارة الشؤون الثقافية	300	500	526	287
وزارة الشؤون الدينية			160	60
وزارة الشؤون المحلية والبيئة	5815	3235		
وزارة الصحة	1085	1350	900	5075
وزارة الصناعة	114	1816		
وزارة العدل	2707	3260	2690	4600
وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	30748	31306	34946	34396
وزارة المالية	700		625	734
وزارة المرأة والاسرة والطفولة وكبار السن	330	481	888	756
وزارة النقل	12581	3410	2724	1080
وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية			70	
وزارة تكنولوجيات الاتصال	767	1378		
وزارة شؤون الشباب والرياضة	3067	2420	1700	410
مجموع ولاية باجة	**125 761**	**97 675**	**63 764**	**94 150**

ولاية الكاف

(الوحدة : ألف دينار)

الوزارة	نفقات سنة 2016	نفقات سنة 2017	نفقات سنة 2018	تقديرات سنة 2019
التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية	81254	53055	13880	18460
وزارة التربية	3029	4063	3173	2285
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي			1280	
وزارة التكوين المهني والتشغيل	101	120	1945	2590
وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي تنمية مندمجة	8488	4244		13280
وزارة الداخلية	1141	1495	1884	3970
وزارة الدفاع الوطني			1333	
وزارة السياحة والصناعات التقليدية			35	87
وزارة الشؤون الثقافية	1428	1345	987	980
وزارة الشؤون الدينية			35	60
وزارة الشؤون المحلية والبيئة	300	1200		
وزارة الصحة	1300	2250	2200	9025
وزارة الصناعة	1451	1300		
وزارة العدل	59	631	1568	800
وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	33622	52630	41057	51701
وزارة المالية			1089	954
وزارة المرأة والاسرة والطفولة وكبار السن	175	869	1417	579
وزارة النقل	1724	8489	4079	1700
وزارة تكنولوجيا الإتصال والإقتصاد الرقمي	327	729		
وزارة شؤون الشباب والرياضة	400	24	1700	1810
مجموع ولاية الكاف	**134 799**	**132 444**	**77 662**	**108 281**

ولاية سليانة

(الوحدة : ألف دينار)

الوزارة	نفقات سنة 2016	نفقات سنة 2017	نفقات سنة 2018	تقديرات سنة 2019
وزارة التجهيز والاسكان والتهيئة الترابية	73692	80515	10860	27717
وزارة التربية	8681	10947	4998	2418
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي			700	300
وزارة التكوين المهني والتشغيل		31	50	100
وزارة التنمية المحلية والبيئة	2624	4763		
وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي		600		12963
وزارة الداخلية			2957	4090
وزارة الدفاع الوطني			1333	178
وزارة السياحة والصناعات التقليدية				48
وزارة الشؤون الاجتماعية			100	640
وزارة الشؤون الثقافية	343	617	794	1581
وزارة الشؤون الدينية			55	97
وزارة الصحة	50	44	1050	5710
وزارة الصناعة	1760	2315		
وزارة العدل			1287	520
وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	14580	21653	22166	21373
وزارة المالية	340	523	990	563
وزارة المرأة والاسرة والطفولة وكبار السن		356	1251	311
وزارة النقل		83	2892	990
وزارة تكنولوجيا الإتصال والإقتصاد الرقمي	271	387		
وزارة شؤون الشباب والرياضة	5319	2767	1100	300
مجموع ولاية سليانة	**107 660**	**125 601**	**52 583**	**79 899**

ولاية جندوبة

(الوحدة : ألف دينار)

الوزارة	نفقات سنة 2016	نفقات سنة 2017	نفقات سنة 2018	تقديرات سنة 2019
وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية	32982	52865	11280	19958
وزارة التربية	7047	1234	5697	3270
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	128	462	1320	
وزارة التكوين المهني والتشغيل			1650	1985
وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي	7992	29226		20375
وزارة الداخلية			3802	2723
وزارة الدفاع الوطني			1333	
وزارة السياحة والصناعات التقليدية	126	940	3072	184
وزارة الشؤون الاجتماعية			40	300
وزارة الشؤون الثقافية	218	1746	1142	506
وزارة الشؤون الدينية			195	42
وزارة الشؤون المحلية والبيئة	27	4569	126	
وزارة الصحة	280	2303	1000	6880
وزارة الصناعة	252	2376		
وزارة العدل			480	170
وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	26666	15571	53233	38116
وزارة المالية	127	81	1240	1217
وزارة المرأة والاسرة والطفولة وكبار السن		378	1310	906
وزارة النقل	3454	3088	1798	650
وزارة تكنولوجيا الإتصال والإقتصاد الرقمي	191	2354		
وزارة شؤون الشباب والرياضة	4282	4507	600	1480
مجموع ولاية جندوبة	**83 772**	**121 700**	**89 318**	**98 762**

ولاية القيروان

(الوحدة : ألف دينار)

الوزارة	نفقات سنة 2016	نفقات سنة 2017	نفقات سنة 2018	تقديرات سنة 2019
وزارة تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي		2800		700
وزارة التجهيز والاسكان والتهيئة الترابية	63909	99864	88117	61941
وزارة التربية	3162	4298	2156	5856
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	3644	4156	2226	520
وزارة التكوين المهني والتشغيل	233	1214	1254	1575
وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي	2486	1936	230	38886
وزارة الداخلية	284	2481	3663	5736
وزارة السياحة والصناعات التقليدية	151	486	1646	1090
وزارة الشباب والرياضة	1878	3118	4421	480
وزارة الشؤون الاجتماعية	823	20	25	200
وزارة الشؤون الثقافية	149	247	906	901
وزارة الشؤون الدينية	435			171
وزارة الشؤون المحلية والبيئة	3699	5780	9894	32427
وزارة الصحة	3311	2149	2000	6965
وزارة الصناعة والطاقة والمناجم	3276	5856	3563	16170
وزارة العدل	470	192	1609	630
وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	22765	22954	25935	23885
وزارة المالية		24	15	834
وزارة المرأة والاسرة والطفولة وكبار السن	40	453	3002	1430
وزارة النقل	625	2789	10782	21087
وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية	8		16	
مجموع ولاية القيروان	**111 348**	**160 816**	**161 460**	**221 484**

ولاية صفاقس

(الوحدة : ألف دينار)

الوزارة	نفقات سنة 2016	نفقات سنة 2017	نفقات سنة 2018	تقديرات سنة 2019
وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية	63456	49649	47832	61137
وزارة التربيـــة	18940	13544	11406	6750
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	7399	6599	7245	960
وزارة التكوين المهني والتشغيل	550	629	855	905
وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي	21681	21595	17769	26280
وزارة الداخلية	150	975	2680	2020
وزارة السياحـة والصناعات التقليدية			11	4
وزارة الشؤون الإجتماعية	968	1200	700	
وزارة الشؤون الثقافيـــة	1643	304	275	1767
وزارة الشؤون المحلية والبيئة	35514	36638	39988	50079
وزارة الصحـــة	4837	40950	44430	42750
وزارة الصناعة والطاقة والمناجم	6239	8932	19650	18750
وزارة العـــدل	460	1698	1102	1220
وزارة الفلاحـة والمـوارد المائيـة والصيـد البحـري	26782	27996	28698	19082
وزارة الماليـــة			2213	2560
وزارة المرأة والاسرة والطفولة وكبار السن	935	308	294	131
وزارة النقـــل	5728	44204	14802	4150
وزارة تكنولوجيا الاتصال والاقتصاد الرقمي	4584	4412	3394	3250
وزارة شؤون الشباب والرياضة	2102	2766	2800	1880
مجموع ولاية صفاقس	**201 968**	**262 399**	**246 144**	**243 675**

ولاية القصرين

(الوحدة : ألف دينار)

الوزارة	نفقات سنة 2016	نفقات سنة 2017	نفقات سنة 2018	تقديرات سنة 2019
وزارة الشؤون الدينية			40	55
وزارة الشؤون المحلية والبيئة	498,06	1040,45	1171	66
وزارة الشؤون الاجتماعية	205,2	395,05	100	100
وزارة السياحة والصناعات التقليدية			209	124
وزارة النقل	1793	4	3606	200
وزارة املاك الدولة والشؤون العقارية		383,25	200	250
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	849,75	40,44	2210	320
وزارة المالية	327,38	69,67	369	418
وزارة العدل	261,7	4,5	1600	930
وزارة شؤون المرأة والطفولة	788	1585,65	1556	1121
وزارة شؤون الشباب والرياضة	5914,7	5922,3	2600	1500
وزارة الداخلية	732,93	1830,81	1957	2515
وزارة الشؤون الثقافية	898,755	731,845	1076	2537
وزارة التربية	13753,8	3018,4	8710	2944
وزارة الصحة	7057,35	23793,05	3900	12810
وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي	12550,2	19717,7		23332
وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	59286,44	19248,225	39533	37657
وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية	74459,218	90429,824	31045	41355
وزارة الدفاع الوطني			1333	
مجموع ولاية القصرين	**189296.384**	**173466.386**	**101 215**	**128 234**

ولاية سيدي بوزيد

(الوحدة : ألف دينار)

الوزارة	نفقات سنة 2016	نفقات سنة 2017	نفقات سنة 2018	تقديرات سنة 2019
وزارة التجارة	252	98	15	105
وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية	26638	60378	86416	43270
وزارة التربية	14394	6806	6809	9929
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	507	36	220	350
وزارة التكوين المهني والتشغيل	1500		1200	1000
وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي	27274	19690	21806	33148
وزارة الداخلية	9409	5614	4334	3693
وزارة السياحة والصناعات التقليدية			120	200
وزارة الشؤون الإجتماعية	1033	221	1212	500
وزارة الشؤون الثقافية	2443	1080	1457	2547
وزارة الشؤون المحلية والبيئة	8082	12888	44283	27450
وزارة الصحة	3040	4707	2596	5521
وزارة الصناعة والطاقة والمناجم	17996	5707	29427	79432
وزارة العدل	142	154	626	2352
وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	29418	31386	31210	35400
وزارة المالية	239	59		288
وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن	300	979	1454	2406
وزارة النقل	3250			3840
وزارة تكنولوجيات الإتصال والإقتصاد الرقمي	5119	3591	3685	70
وزارة شؤون الشباب والرياضة	6990	5641	1696	8821
مجموع ولاية سيدي بوزيد	**158 026**	**159 035**	**238 566**	**260 322**

ولاية قفصة

(الوحدة : ألف دينار)

الوزارة	نفقات سنة 2016	نفقات سنة 2017	نفقات سنة 2018	تقديرات سنة 2019
وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية	634 30	44 248	48 193	49 083
وزارة التربية	975 5	7 795	3 878	18 500
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	750	2 150	2 960	680
وزارة التكوين المهني والتشغيل	50	620	1 200	8 000
وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي	448 10	12 165	10 640	18 648
وزارة الثقافة	150	250	493	2 000
وزارة السياحة والصناعات التقليدية	190	250	992	185
وزارة الشباب والرياضة	035 2	1 034	2 980	1 110
وزارة الشؤون الاجتماعية	169	190	150	200
وزارة الشؤون المحلية والبيئة	955 2	4 112	7 258	9 000
وزارة الصحة	500 2	3 000	3 500	6 280
وزارة الصناعة	500 1	2 000	2 200	3 500
وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	329 37	31 459	33 764	36 604
وزارة المالية	200 1	800	178	217
وزارة المرأة والأسرة والطفولة	800	1 250	1 705	1 691
وزارة النقل	943 1	3 095	5 984	3 350
وزارة تكنولوجيات الإتصال والإقتصاد الرقمي	187	325	740	1 050
مجموع ولاية قفصة	**98 815**	**114 743**	**126 815**	**160 098**

ولاية قبلي

(الوحدة : ألف دينار)

الوزارة	نفقات سنة 2016	نفقات سنة 2017	نفقات سنة 2018	تقديرات سنة 2019
وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية	17162	17917	12796	6520
وزارة التربية	1949	2983	3861	2375
وزارة التكوين المهني والتشغيل	1195	524	270	
وزارة التنمية والإستثمار والتعاون الدولي	8747	14469	4134	6855
وزارة الثقافة	93	83	97	3000
وزارة الدفاع (رجيم معتوق+المحدث)	2511	2618	1455	6000
وزارة السياحة والصناعات التقليدية	175	285		
وزارة الشباب والرياضة	2613	653	892	9650
وزارة الشؤون الاجتماعية	126	38	295	450
وزارة الشؤون المحلية والبيئة	2708	3731	2727	6148
وزارة الصحة	1207	2301	1257	1100
وزارة الصناعة	3542	2105	3024	2470
وزارة العدل	676	225	601	
وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	16136	16988	11466	41667
وزارة المرأة والأسرة والطفولة	125	650	593	2787
وزارة النقل	2479	2397		
وزارة تكنولوجيات الإتصال والإقتصاد الرقمي	2390	4300	3989	952
مجموع ولاية قبلي	**63833**	**72 264**	**47 456**	**89 974**

ولاية توزر

(الوحدة : ألف دينار)

الوزارة	نفقات سنة 2016	نفقات سنة 2017	نفقات سنة 2018	تقديرات سنة 2019
وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية	300 15	3 300	33 600	8 000
وزارة التربية	600 2	510	20 410	9 990
وزارة الشؤون الاجتماعية	100 3	600	1 600	15 700
وزارة الشؤون المحلية والبيئة	540 3	140	690	210
وزارة الصناعة			1 700	
وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	100 10	3 820	12 100	37 000
وزارة المالية	050 5		10 050	21 790
وزارة النقل	600	320	21 210	
وزارة تكنولوجيات الإتصال والإقتصاد الرقمي	730 2	390	2 240	10 010
مجموع ولاية توزر	**43 020**	**9 080**	**103 600**	**102 700**

ولاية قابس

(الوحدة : ألف دينار)

الوزارة	نفقات سنة 2016	نفقات سنة 2017	نفقات سنة 2018	تقديرات سنة 2019
وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية	564 30	28 014	45 413	79 431
وزارة التربية	060 5	4 566	8 875	2 479
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	560 1		3 300	2 830
وزارة التكوين المهني والتشغيل	97	1 819	496	550
وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي	688 10	9 325		12 572
وزارة الثقافة	40		510	700
وزارة السياحة والصناعات التقليدية	116	300		1 200
وزارة الشباب والرياضة	600 2	1 959	3 381	2 630
وزارة الشؤون الاجتماعية			241	1 500
وزارة الشؤون المحلية والبيئة	370 1	24 004	4 295	15 233
وزارة الصحة	291 3	2 620	7 600	7 090
وزارة الصناعة	858	3 125	2 800	1 030
وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	904 26	30 441	11 922	27 206
وزارة المالية		365	1 531	
وزارة المرأة والأسرة والطفولة		320	3 160	1 030
وزارة النقل		16 000	1 500	3 000
وزارة تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي	78	313	391	500
مجموع ولاية قابس	**83 226**	**123 171**	**95 415**	**158 981**

ولاية مدنين

(الوحدة : ألف دينار)

الوزارة	نفقات سنة 2016	نفقات سنة 2017	نفقات سنة 2018	تقديرات سنة 2019
وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية	991 18	32 474	24 487	61 156
وزارة التربية	500 1	1 500	1 793	3 380
وزارة التكوين المهني والتشغيل		2 391		
وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي	578 12	2 941	16 703	16 460
وزارة الثقافة	230	1 199	826	345
وزارة الداخلية		5362	4104	2853
وزارة الشباب والرياضة	972 1	2 070	7 113	657
وزارة الشؤون الاجتماعية	430	100	194	360
وزارة الشؤون المحلية والبيئة	610	27 036	16 260	26 176
وزارة الصحة	247 2	6 105	1 817	5 015
وزارة الصناعة	117 22	53 843	25 835	12 353
وزارة العدل	385	435	820	520
وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	067 129	23 671	32 628	39 109
وزارة المالية	350	329	537	2 091
وزارة المرأة والأسرة والطفولة		246	1 948	1 767
وزارة النقل	489	10 875	15 834	48 095
وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية		500	305	300
وزارة تكنولوجيات الإتصال والإقتصاد الرقمي	957 2	4 692	8 839	688
مجموع ولاية مدنين	**193 923**	**175 769**	**160 043**	**221 325**

ولاية تطاوين

(الوحدة : ألف دينار)

الوزارة	نفقات سنة 2016	نفقات سنة 2017	نفقات سنة 2018	تقديرات سنة 2019
وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية	065 27	52 747	38 443	28 295
وزارة التربية	748	2 623	6 606	5 352
وزارة التكوين المهني والتشغيل				827
وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي	776 3	4 516	1 262	6 967
وزارة السياحة والصناعات التقليدية		1 445	272	136
وزارة الشباب والرياضة	300 1	209	386	1 272
وزارة الشؤون الاجتماعية			320	
وزارة الشؤون المحلية والبيئة	350 8	3 244	2 977	6 241
وزارة الصحة	686	788	727	1 397
وزارة الصناعة	292	5 243		1 265
وزارة العدل		73		3 154
وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	223 14	17 324	16 430	26 077
وزارة المرأة والأسرة والطفولة	120	940	426	1 859
وزارة النقل	200 1	2 050	4 000	2 570
وزارة تكنولوجيات الإتصال والإقتصاد الرقمي	630	2 240	1 490	1 774
مجموع ولاية تطاوين	**58 390**	**93 442**	**73 339**	**87 186**

التقرير حول التوزيع الجهوي للإستثمار